جمهورية مصر العربية

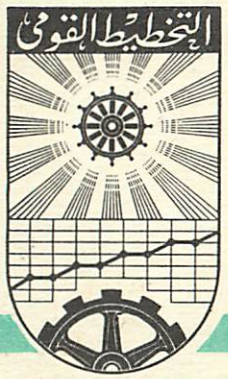

معهد التخطيط القومى

سلام

مذكرة رقم (١١٣٨)

حول الخطة الخمسية ١٩٧٦/١٩٨٠ لجمهورية المانيا الديمقراطية

أ ـ الخطة الخمسية لتنمية الاقتصاد الشعبى .

ب ـ أسلوب وضع الخطة الخمسية ـ مناقشة للقضايا الأساسية .

الأستاذة الدكتوره أيفا ألتمان

مارس ١٩٧٦

ترجمة : الدكتور حسام منصور

ابريل ١٩٧٦

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

حول الخطة الخمسية ١٩٧٦/ ١٩٨٠ لجمهورية المانيا الديمقراطية

أ ـ الخطة الخمسية لتنمية الاقتصاد الشعبى ٠

ب ـ أسلوب وضع الخطة الخمسية ـ مناقشة للقضايا الأساسية ٠

هذه المذكرة تم القاء مضمونها فى محاضرتين بالقاهرة فى معهد التخطيط القومى بتاريخ ١٩٧٦/٣/١١ و ١٩٧٦/٣/٢٣ ٠

الفهـــــرس

صفحـــــة

أ ـ حول الخطة الخمسية لتنمية الاقتصاد الشعبي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية

١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ١

• أسس الخطـــة •

• النمو بالاعتماد على تكثيف عملية اعادة الانتاج الموسع •• •• •• •• ٣

• بعض المؤشرات الاحصائية للخطة الخمسية ١٩٧٦/١٩٨٠ •• •• ١٠

• حول بعض الواجبات المختارة للفترة ١٩٧٦/١٩٨٠ ١٨

١ ـ ضمان وتوسيع قاعدة الطاقة والمواد الاولية ١٨

٢ ـ التنمية الاسرع لفروع الصناعة التي تنتج التكنيك المتقدم ٢٠

٣ ـ تنمية بعض فروع الصناعة الاستهلاكية بمعدلات تفوق المعـــدل المتوسط لنمو الصناعة ٢٣

٤ ـ التشابك المركب للزراعة مع عملية اعادة الانتاج الكلية للاقتصـــاد القومـــي ٢٤

٥ ـ العلاقات الاقتصادية الخارجية والتجارة الخارجية ٢٨

٦ ـ رفع المستوى التأهيلي والتعليمي للعاملين ٣١

الختـــام : المناقشة الشعبية ـ خطة الشعب العامـــل ٣٣

صفحـــــة

ب ـ أسلوب وضع الخطة الخمسية ٧٦/١٩٨٠ لجمهورية ألمانيا الديمقراطية

مناقشة للقضايا الاساسية ٣٦

١ ـ وظائف التخطيط ـ مضمون الخطة وأسلوب وضع الخطة ٣٦

٢ ـ حول تطور اسلوب وضع الخطة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية ٤١

٣ ـ " أسلوب وضع الخطة " ووثيقة نظام التخطيط " للاقتصاد الشعبي لجمهورية المانيا الديمقراطية في الفترة ١٩٧٦/١٩٨٠ ٤٧

٤ ـ تقسيمات الخطط ٥٠

٥ ـ المؤشرات والموازين ٥٣

٦ ـ حول بعض الاتجاهات والنقاط الاساسية لتطوير العملية التخطيطية للسنوات ٧٦ / ١٩٨٠ ٥٨

المحاضرة الأولى

أ ـ حول الخطة الخمسية لتنمية الاقتصاد الشعبي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية

١٩٧٦/١٩٨٠

يونيو ١٩٧٦

٠ أسس الخطة :

ان الخطة الخمسية الجديدة تستمد أساسها من طبيعة جمهورية المانيا الديمقراطية باعتبارها دولة اشتراكية ٠ ان الاشتراكية تعني ، بذل كل جهد ممكن في سبيل رفاهية الشعب ولتحقيق مصالح العمال والفلاحين التعاونيين والمثقفين وجميع العاملين الآخرين ٠ وهذا الخط هو الذي اتبع في جمهورية المانيا الديمقراطية منذ نشأتها وعلى أساس متعاظم دوما ٠

لقد حلل المؤتمر الثامن للحزب الاشتراكي الالماني الموحد والذي انعقد في سنة ١٩٧١ نتائج التقدم الذي تحقق حتى ذلك التاريخ ووضع استراتيجية طويلة الاجل للاقتصاد الشعبي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية : " ان الهدف الاساسي ينحصر في استمرار رفع مستوى المعيشة المادي والثقافي للشعب اعتمادا على تحقيق معدلات نمو مرتفعة للانتاج الاشتراكي ورفع الكفاءة والتقدم العلمي والتكنولوجي ورفع الكفاية الانتاجية للعمل "(١).

وهذا المفهوم ـ والذي يمثل تطبيق القانون الاقتصادي الاساسي للنظام الاشتراكي ـ كان أساس خطة ١٩٧١ /١٩٧٥ وهو أيضا خط التوجيه الاساسي الذي تلتزم به

---

(١) " برنامج الحزب الاشتراكي الالماني الموحد " ديتز فرلاج ، برلين ١٩٧٦ صفحة ٢٠

الخطة الجديدة ، ويعنى هذا تحقيق الوحدة العضوية بين السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية .

لقد تم انجاز الخطة الخمسية ١٩٧١/١٩٧٥ بجميع أقسامها وجزئيا تم تخطى الاهداف المقررة بها (مثلا تحققت زيادة فى الدخل القومى عن المخطط) . ففى جمهورية ألمانيا الديمقراطية يوجد اقتصاد اشتراكى مخطط ومتسق معتمدا على أساس تكنيكى ومادى متقدم . ان عمل مواطنى ألمانيا الديمقراطية قد حقق فى الفترة من ١٩٧١ الى ١٩٧٦ اكبر انجازات اقتصادية تحققت الى الآن بالمقارنة مع أى فترة لخطة خمسية سابقة منذ نشأة جمهورية المانيا الديمقراطية . وعلى هذا الأساس تحسن مستوى المعيشة المادى والثقافى للشعب تحسنا هاما . وفى نفس الوقت أصبح فى الامكان البدء فى معالجة مجموعة من مشكلات النمو المعقدة .

ان خطة ٧٦ــ ١٩٨٠[1] تبنى على أساس ما تحقق . وهى تمثل خطوة جديدة وهامة فى سبيل استمرار تطبيق استراتيجية التطور طويلة الاجل . وهذا يظهر مدى الاصرار على تحقيق أهداف سياستنا التنموية . ان على الانسان ان يعرف الى أين يريد أن يتجه . وما سبق يظهر أيضا الاستمرارية والاتساق فى عملية التنمية والتى تمثل أساسا لاغنى عنه للنجاح وذلك عندما يكون الهدف واضحا .

---

(١) قارن فى ذلك : توجيهات المؤتمر التاسع للحزب الاشتراكى الالمانى الموحد الخاصة بالخطة الخمسية لتنمية الاقتصاد الشعبى لجمهورية ألمانيا الديمقراطية للسنوات ٧٦ ــ ١٩٨٠ . دار نشر ديتز برلين ١٩٧٦ (للأختصار : " التوجيهات " Direktive) .

وهناك خاصية هامة أخرى للنمو فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية الا وهى خضوع النمو لمعدل عال من الديناميكية . ان كل البلاد الاشتراكية تتبع سياسة اقتصادية موجهه لتحقيق معدلات نمو عالية وليس لنا هنا علاقة بنظريات حدود النمو . كما لا يوجد عندنا اى أساس لقلاقل ناتجة عن الازمات الاقتصادية ، أو مراحل لانخفاض الانتاج ، او لتجمد نموه . والخطة الجديدة هى خطة للاستمرار فى النمو الاقتصادى ، طموحه ولكنها فى نفس الوقت واقعية ، وموجهة لتحسين رفاهية الناس وظروف عملهم وحياتهم .

النمو بالاعتماد الاساسى على تكثيف عملية اعادة الانتاج الموسع :

لتحقيق نمو مضطرد فى مستوى معيشة السكان ، لابد من تحقيق انجازات كبيرة فى المجال الانتاجى . والنمو الاقتصادى يتحقق كما هو معروف اما عن طريق التوسع الافقى لعملية اعادة الانتاج أو عن طريق تكثيف عملية اعادة الانتاج الموسع (التوسع الرأسى - المترجم) . ان تحليل مستوى النمو الذى تحقق الى الآن ، ومستوى ما هو متاح من امكانيات اقتصادية ، قد أظهر امكانية ، بل ضرورة التركيز على خط تكثيف عملية اعادة الانتاج .

والارقام التالية تبين مدى النمو الكبير الذى حدث فى القوة الاقتصادية لجمهورية المانيا الديمقراطية ، والتى تظهر أيضا النمو السريع والاستمرار فى رفع مستوى ملكية الشعب .

حجم الاصول الثابتة فى القطاعات الانتاجية لاقتصـــاد
المانيا الديمقراطيـــة

البند	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥
المجموع بمليارات الماركات	١٣٧	١٦٢	٢١٨	٢٧٦	٣٦٧
منها للصناعة	٧٨	٩٥	١٣٠	١٦٨	٢٢٩
الزراعة والغابات	١٧	٢١	٢٨	٣٨	٤٨

ان تكثيف الانتاج الاجتماعى اصبح الحلقة المركزية للتنمية القادمة . وأصبحت عوامل النمو الكيفية هى الحاسمة . ولذلك فان الواجب الاساسى فى الخطة الخمسية الجديدة ليس هو فى الاساس بناء مشروعات انتاجية جديدة ، واستخدام قوى عاملة اضافية ، ولكنه يتمثل فى تحقيق مستوى أرفع فى استغلال الامكانيات الاقتصادية المتاحة . ان كل قطاعات الاقتصاد الشعبى عليها ان تعمل بدأب على رفع المستوى العلمى والتكنيكى ، والكفاية الانتاجية للعمل ، وكفاءة الانتاج ، وتحسين العلاقة بين التكلفة والعائد بدرجة ملحوظة .

ويتطلب تحقيق ما سبق من بين مايتطلب الآتى :ـ

١ــ تحسين هيكل الاقتصاد الشعبى :

وذلك عن طريق الاستمرار فى عمليات التخصص والتركيز والتعاون فى الانتاج سواء داخل جمهورية المانيا الديمقراطية او فى اطار مجلس التعاضد المشترك (الكوميكون ــ المترجم) . وكذلك عن طريق تنميط الانتاج ، وبذلك تنشأ شروط أفضل لتطبيق منجزات التقدم العلمى والتكنولوجى ، وأساليب انتاج حديثة وأكثر انتاجية . كما يجب رفع درجة التناسب فى الانتاج وخاصة تحسين النسب بين مختلف درجات التصنيع منذ مرحلة انتاج المواد الاولية والطاقة حتى مرحلة انتاج السلع النهائية . وأيضا عن طريق تحسين هيكل وتشكيلة المنتجات والتوزيع الاقليمى للانتاج ، وكذلك عن طريق تحسين الحسابات العلمية للعلاقات التشابكية فى عملية اعادة الانتاج .

٢ــ وضع حلول علمية وتكنيكية جديدة للانتاج ، وتكثيف الاسراع فى ادخال التكنولوجيا الجديدة فى المجال الانتاجى .

ومن أهم النقط التى يجب ان تراعى فى هذا المجال :

- تطوير طرق تكنولوجية ذات انتاجية عالية .
- تطوير طرق تكنولوجية تقلل من استهلاك المواد الاولية .
- تطوير طرق تكنولوجية تستخدم المواد الاولية المحلية .
- تطوير طرق تكنولوجية توفر فى استخدام العمل .
- انتاج سلع ذات صفات استعمالية عالية .
- تطوير تكنولوجيا وطرق تكنولوجية تساهم فى خلق ظروف عمل مناسبة .

وكل ما سبق يؤدى الى تحميل الدورة : " العلم - التكنيك - التطبيق فى الانتاج" بواجبات اضافية .

٣- تحسين نظام العمل فى المصانع وذلك بتطبيق طرق تنظيم العمل العلمية ، وخلق الشروط الضرورية للاستغلال الامثل للتكنيك الحديث ، والتخلص من نقاط الاختناق فى الانتاج وفترات التوقف للماكينات والمعدات الحديثة .

كما يجب رفع درجة تأثير وكفاية مقدرات العمل . ان هذا المطلب هو أحد أهداف العاملين فى جمهوريتنا والذى عن طريق عملهم يتم انتاج الثروة الاجتماعية ، ولذلك يجب التخلص من تخصيص بعض العمالة فى أعمال منخفضة الانتاجية وذلك عن طريق التخلص من الماكينات المتقادمة ، وميكنة أعمال مازالت الى اليوم تتم يدويا ومرتبطة بأعمال مجهدة جسمانيا وخاصة فى مجال النقل والتخزين وعمليات مساعدة متنوعة أخرى ، وكذلك عن طريق تقليل نسبة العمالة فى مجال الصيانة والاصلاح وذلك برفع نوعية الانتاج .

وبواسطة هذه الطرق يمكن توفير العمالة اللازمة لاستغلال التكنيك والمعدات الحديثة والعمل فى عدة دوريات . ان كل هذا سوف يرفع الكفاءة الاقتصادية للعمل . ويعنى أيضا شروط وظروف عمل أفضل ورفع لنتائج نشاط عدد كبير من العاملين .

ان الاهداف السابقة هى التى تحدد طابع نمو الانتاج الاشتراكى فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية باعتباره نموا مكثفا لعملية اعادة الانتاج الموسع . وهى أيضا التى تحدد خصائص وأساس الخطة الخمسية ٧٦/١٩٨٠ .

ان ترشيد العملية الانتاجية ، والتقدم العلمى والتكنولوجى ، وتطوير الهيكل الانتاجى تعنى فى الرأسمالية : البطالة وزيادة معدل الاستغلال . ونحن نسمع حاليا عما يسمى فى البلاد الرأسمالية الصناعية " بالبطالة الهيكلية " . وبالعكس فان الترشيد الاشتراكى للانتاج يعنى الاستغلال الامثل والمتعاظم لملكية الشعب وبواسطة العاملين ولصالحهم . وفقط وعن هذا الطريق يمكن تحقيق الاهداف الاجتماعية الطموحة للخطة الخمسية والخاصة بالرفع المستمر لمستوى معيشة السكان وذلك بالرغم من بعض الصعوبات وخاصة ما ارتبط منها بظروف التجارة الخارجية .

ومن النقاط الثلاثة السابقة نستطيع أن نستخلص الآتى :

ان تعظيم الطابع العلمى للانتاج وادارته وتخطيطه يكتسب اهمية محورية . وهذا الطابع العلمى يأخذ مكان الصدارة فى مجهوداتنا . ان ٦٠٪ الى ٧٠٪ من الارتفاع فى كفاية العمل الانتاجية سوف يكون — فى الخطة الخمسية الحالية — نتيجة للتطور العلمى والتكنولوجى والاستفادة من نتائجه .

ان الاسراع بمعدلات التقدم العلمى والتكنولوجى هو أحد العوامل التى لايمكن الاستغناء عنها لتحقيق النمو المكثف لعملية اعادة الانتاج الموسع . ولقد تم تحديد الواجبات الضرورية لتحقيق هذا المطلب فى توجيهات الخطة الخمسية . والمطالب الملقاه على العلم تعنى تطوير العمل العلمى ايضا وتركيز المجهود على العناصر العلمية والتكنيكية والاجتماعية التى تؤدى الى النمو . وتحديد واجبات الخطة العلمية يستمد أصله ومضمونه من المطالب الاقتصادية والاجتماعية . ولذلك لابد من تنمية تقسيم العمل والتعاون فى البحث العلمى على المستوى المحلى وعلى المستوى الدولى

فى اطار مجلس التعاضد المتبادل وبذلك يتحقق التقارب بين العلم والممارسة ويتحقق بالتالى التلاحم بين الطبقة العاملة والمثقفون فى التخطيط والتنفيذ للواجبات المحددة ٠

الدياليكتيك الحديث بين عوامل النمو الافقية والرأسية :

ان الطريق الرئيسى للتحقيق الناجح لاهداف الخطة ٧٦ — ١٩٨٠ الطموحة ، كما تم تحديدها ، يعتمد على التنفيذ المتسق لسياسة تكثيف العملية الانتاجية ٠

وماقيل (فى النقاط ١ ، ٢ ، ٣) يظهر لنا فورا التالى : لايمكن أن توضع الاختيارات ، النمو عن طريق التوسع الافقى والنمو عن طريق تكثيف عملية اعادة الانتاج الموسع بشكل ميكانيكى فى موضع التعارض وكأن أحدهما يلغى الآخر ٠ بالعكس ، ففى نطاق ظروف تحقيق النمو المعتمد على تكثيف عملية اعادة الانتاج فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية تظهر علاقة دياليكتيكية جديدة بين عملية التكثيف هذه والتوسع الافقى فى الطاقات الانتاجية ٠ ان هذه العلاقة هى احدى صفات الانتقال الى استراتجية النمو عن طريق تكثيف عملية اعادة الانتاج الاجتماعى ٠

ان الخطة الخمسية الجديدة ترمى الى تحقيق نمو فى الحجم المطلق للتراكم فى الفروع الانتاجية بالمقارنة بالخطة السابقة ٠ فقد تم تحديد حجم كبير للاستثمارات المخصصة للتوسعات فى الطاقة الانتاجية يفوق بكثير مجرد تحقيق استثمارات الاحلال ٠ ولكن الاستثمارات الجديدة ليست مخصصة لتوسيع حجم الانتاج بشكل عفوى ، ولكنها مركزة لتحسين ونمو الكفاءة الاجتماعية للانتاج ككل ٠ ان هذه الاستثمارات الجديدة

تخدم عملية تكثيف الانتاج بعناصره التى سبق توضيحها ككل . وهى تخـــدم بشكل محدد اشباع الحاجات النامية للسكان .

ان طريق التنمية القائم على تكثيف عملية اعادة الانتاج الموسع يتطلـــب لتحقيقه التوسع الافقى فى بعض المنتجات ، وبناء مشروعات جديدة ، والتنميـة الاكثر سرعة لبعض فروع الانتاج وأيضا البداية فى انتاج منتجات جديدة تماما ، وهذه التوسعات الافقية تساعد على الاستفادة من نتائج التقدم العلـــمى والتكنولوجى فى جميع المجالات كما تؤثر على تحسين هيكل الانتاج والتخلـص من نقاط الاختناق .... الخ (انظر فى ذلك القسم رقم ٤) .

وعن هذا الطريق يتم تحديد اتجاه الاستثمارات المركزية فى فترة الخطـة من ناحية وتوزيع العمالة الجديدة من ناحية أخرى .

بعض المؤشرات الاحصائية للخطة الخمسية ١٩٧٦ / ١٩٨٠ :

- الدخل القومى (١)

× يرتفع الدخل القومى فى عام ١٩٨٠ بالنسبة لعام ١٩٧٥ بمقدار ٢٧ - ٣٠٪ أى - ليصل الى ١٨٢ - ١٨٥ مليار مارك.

× معدل النمو السنوى ٩ر٤ - ٤ر٥٪ (بالنسبة للخطة السنوية ١٩٧٦ : ٣ر٥٪)

× نمو الدخل القومى .

البيان	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠ (خطط)
الحجم (مليار مارك)	٨٤	١٠٨	١٤٢	١٨٢ - ١٨٥
مقدار الزيادة (مليار مارك)	١٣	٢٤	٣٤	٤٠ - ٤٣

(١) الدخل القومى ينظر له باعتباره احدى مقولات الانتاج المادى . ويتم تحقيقه فى القطاعات الانتاجية للاقتصاد الشعبى ويمثل مجموع الناتج الصافى للوحدات الانتاجية التابعة لهذه القطاعات . (وبالتالى فهو يساوى الانتاج الاجمالى مطروحا منه قيمة استهلاك المواد واستهلاك رأس المال الثابت) . اما القطاعات غير الانتاجية . (التعليم ، الصحة ، الثقافة ، الادارة ، التوزيع .... الخ) فهى تغطى احتياجاتها لتنفيذ واجباتها بما فى ذلك الدخول النقدية للعاملين فيها عن طريق الطرق المختلفة لاعادة توزيع الدخل القومى المتولد فى القطاعات الانتاجية . ان طريقة حساب الدخل القومى البرجوازية - والتى تعتمد على جميع كل الدخول توصلى الى تكبير رقم الدخل القومى . وعن طريق الحساب هذا فان كل نمو فى جهاز الدولة ، أو زيادة أعمال البنوك أو زيادة ايجارات المساكن أو نمو حجم الجيش تعتبر مساهمة فى نمو حجم الدخل القومى المتولد .

ـ الانتاج الصناعى :

نمو بمقدار ٣٤ ـ ٣٦ ٪ اى بمعدل سنوى ٦ ـ ٣ر٦٪ ٠

ـ الانتاج النباتى :

نمو بمقدار ٢٠٪ بالنسبة لمتوسط معدلات النمو فى السنوات ٧١ـ ١٩٧٥
أى بمعدل سنوى ٧ر٣٪ ٠

ـ الكفاية الانتاجية للعمل :

بالنسبة للانتاج الصناعى : نمو بمقدار ٣٠ ـ ٣٢ ٪ اى بمعدل سنوى ٤ر٥
ـ ٧ر٥٪ (خطة ١٩٧٦ : ٥ر٥٪)٠

ـ الانشاءات والاسكان :

النمو بمقدار ٢٧ ـ ٢٨٪ بمعدل سنوى ٩ر٤ ـ ١ر٥٪ ٠

ـ نقل البضائع :

بمقدار ٢٤ ـ ٢٦٪ ٠

ـ التجارة الخارجيـــة :

نمو بمقدار ٨ر٢٪ سنويا : التصدير للبلاد الاشتراكية : نمو بمعدل ٥٠٪
فى فترة الخطة وبمعدل نمو سنوى ٤ر٨٪ ٠

- المصروف على البحث العلمى والتكنيكى سيصل لحدود ٢ر٤٪ من الدخل القومى :

- الاستثمارات :

سيصل حجمها الى ٢٤٠ - ٢٤٣ مليار مارك فى الفترة من ٧٦ - ١٩٨٠ ، منها ٧ - ٨ مليار مارك للمساهمة فى استثمارات مشتركة مع الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية الاخرى وخاصة لاستغلال مصادر المواد الاولية .

وللمقارنة نسوق الارقام التالية حول الخطط الخمسية السابقة :

	٦١ - ٦٥	٦٦ - ٧٠	٧١ - ٧٥	٧٦ - ٨٠
الاستثمارات (بالبليون مارك)	٨٩ر٣	١٣٥ر٨	١٨٢ر٧	٢٤٠ - ٢٤٣

ان رقم الاستثمارات يخدم تحديث واعادة بناء وتجديد وتوسيع حجم الاصول الثابتة وهو يشمل بالتالى الاستثمارات الصافية والاستثمارات التعويضية (الاحلال) . وهذا الرقم يشمل الاستثمارات فى المجالات الانتاجية وغير الانتاجية مثل بناء المساكن والمدارس وحضانات الاطفال ، المستشفيات والاماكن الثقافية .... الخ. (١)

(١) لايمكن استخراج من رقم الاستثمارات ومعدل نمو الدخل القومى علاقة متبادلة بينهما كما يحدث فى نظريات النمو البرجوازية ، وان كان هذا لاينقص من أهمية الاستثمار كعنصر من عناصر النمو بأى حال من الاحوال . (ذلك أن رقم الاستثمار يشتمل على الاستثمارات فى مجال الخدمات فى حين أن طريقة حساب الدخل القومى تظهر الدخل المتولد فى القطاع الانتاجى فقط - المترجم) .

وعن طريق تحقيق الوحدة فى تخطيط كل من الاستثمار الصافى والاستثمار فى الاحلال بغرض المحافظة على تنمية مستوى القدرة الاقتصادية يتم رفع مستوى كفاءة استخدام الاصول الثابتة .

- رفع مستوى المعيشة للشعب :

ان الوحدة بين السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية هى أحد أسس النمو الاقتصادى فى دولة اشتراكية . وبالاعتماد على المستوى الحالى لنمو اقتصادنا الوطنى فان يصبح فى الامكان بل ومن الضرورى " تحقيق الوحدة بين السياسة الاجتماعية والاقتصادية بشكل متكامل " . كما تنص على ذلك وثائق الخطة الخمسية (١) . ونحن نفهم من ذلك ضرورة الربط الدائم والمتبادل بين زيادة الانتاج وكفاءة العمل من ناحية وتحسين ظروف الحياة للسكان من ناحية أخرى . وهذا الربط أصبح احد الشروط الضرورية والمسبقة لتحقيق نمو متسق وديناميكى ومخطط .

ومرة أخرى فان هذا الربط بين السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية يجد تعبيره فى مؤشرات الخطة الخمسية - بوضوح بطبيعة الحال - والخاصة بتحديد أهداف وواجبات رفع المستوى المادى والثقافى المعيشى للسكان .

والرقم المجمع الذى يشتمل على أهداف مستوى المعيشة هو رقم الدخل الحقيقى والذى يجب ان يرتفع بالنسبة للشخص الواحد بمقدار ٢١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ - ٢٣٪ بمقارنته بعام ١٩٧٥ .

وهذا الرقم التجميعى يشتمل على :

(١) التوجيهات . ص ١٦ .

١) رفع الدخول النقدية الصافية للسكان مع تثبيت ٠٠٠٠٠٠٠٠ ٢٠ — ٢٢٪
أسعار البيع بالتجزئة بمقدار ٠

٢) رفع مقدار المصروفات الاجتماعية (الاستهلاك الجماعى) والتى تحولها ٠٠٠ ٢٩ — ٣١٪
الدولة والمخصصة لتحسين مستوى المعيشة بمقدار
وهو مايمثل ٢٠٧ — ٢١٠ مليار مارك ٠
ويخصص هذا المبلغ لـ

— المساكن (بدون استثمارات) بما فى ذلك اعانة تحديد الايجارات ٠
— المحافظة على ثبات أسعار المنتجات الاستهلاكية والتعريفات المختلفة مثل الكهرباء والوقود والمواصلات ٠٠٠٠ الخ ٠
— للتعليم ، الصحة ، وسائل قضاء الاجازات ، الثقافة ، التربية البدنية بما فى ذلك العناية بالامهات والاطفال ومساعدة العائلات الكبيرة العدد ، والمسنين من العاملين والازواج الشبان ٠

يضاف الى المبلغ السابق ذكره ماتصرفه المشروعات من المخصصات الاجتماعية والثقافية ٠

— برنامج بناء المساكن :

ان برنامج بناء المساكن يمثل — والى حين حل مشكلة السكن نهائيا فى عام ١٩٩٠ كما هو مخطط — مركزا للسياسة الاجتماعية ٠ ففى الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٨٠ سيتم بناء واعادة بناء ٠٠٠ ٧٥٠ مسكن تستفيد بها ٢ر٢ مليون مواطن منهم ٠٠٠ ٥٥٠ مسكن جديد ٠ لقد كان مخططا فى الفترة ٧١ — ١٩٧٥

لبناء ٥٠٠ ٠٠٠ مسكن وقد تم تحقيق هذا الهدف وتخطيه بدرجة كبيرة ببنـــاء ٦٠٩٠٠٠ مسكن جديد أو مجدد وبالتالى تحسنت ظروف السكن لاكثر من نصف المليون مواطن . وهذا مايظهر ان الهدف الموضوع لحل مشكلة الاسكان باعتبارها مشكلـــة اجتماعية فى عام ١٩٩٠ هو هدف واقعى .

ان نشاط الاسكان يقع فى اغلبه فى ايدى الادارات المحلية للاسكان ولكن بنسبة عالية من الملكية الشعبية .

وسيتم تركيز عمليات بناء المساكن الجديدة فى المراكز الصناعية وذلك لبنـــاء مساكن للعمال كما سيتم التركيز أيضا على :

- بناء المساكن للعمال الزراعيين والفلاحين التعاونيين .
- بناء المساكن للعائلات الغنية بالاطفال .

ان حوالى ٤٥٪ من المساكن الجديدة سيتم بنائها فى اطار جمعيات بنـــاء المساكن العمالية و ١٠٪ للمساكن المملوكة فرديا وبالذات للعائلات العماليـــة والعائلات الغنية بالاطفال فى المدن الصغيرة والقرى .

ان برنامج بناء المساكن يشتمل على المنشآت الاجتماعية الاخرى المرتبطة مثـــل المدارس وصالات التربية الرياضية ، حضانات الاطفال ، النوادى الثقافية وخاصة ماكان مخصصا منها للشباب ، منشآت التجارة والخدمات ، منشآت الخدمات الصحية .... الخ .

وبناء المساكن والمنشآت الاجتماعية الضرورية والمرتبطة بها وبناء المدن وتجهيز القرى فان القضايا المادية الاساسية المرتبطة بطريقة المعيشة الاشتراكية تكون قد حلت ، وذلك حيث يمثل المسكن احد الشروط الضرورية والهامة لتحسين مستوى الحياة .
ولتحقيق نمو فى مستوى معيشة السكان فان هناك مجموعة كبيرة وهامة من المؤشرات التى تتعلق بالاستهلاك الفردى والجماعى فى الخطة الخمسية القادمة .

ان الوضع المعيشى للسكان فى جميع القرى والمدن الصغيرة سيتم تحسينه كما سيتم الاستمرار فى التقريب بين شروط المعيشة فى كل من المدن والقرى وكذلك الحد من الاعمال الجسمانية الشاقة والمضرة بالصحة .

ومن المهم هنا أن نلفت النظر الى أن أهداف رفع مستوى المعيشة المادى والثقافى للشعب قد تم تخطيطها بواسطة اجهزة التخطيط المركزى للدولة وفى اطار عمل الموازنات الرئيسية للاقتصاد الوطنى . ان الارقام الخاصة بالنمو الاقتصادى قد تم مطابقتها مع الحسابات الخاصة بنمو مخصصات الاستهلاك الفردى والجماعى .
ان هذا هو جزء مما اسميناه الوحدة بين السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية ان المجهودات الابداعية للعاملين لتنمية الاقتصاد الوطنى ، وتحقيق أهداف الخطة وتجاوزها بضمان الرفع المخطط والمستمر للمستوى المعيشى للعاملين بطريقة واضحة ومحسوبة بدقة مقدما ومعروفة لكل شخص ، وكل فرد أو مجموعة من العاملين أو مشروع يستطيع عن طريق مجهوده المساهمة فى تحقيق هذا النمو . لان كل ما يتحقق يعود عائده على العاملين بطريق مباشر او عن طريق الملكية المشتركة لوسائل الثروة الجماعية . وليس هناك أحدا يستطيع حرمان العاملين من أى جزء من نتائج عملهم .

وهذا هو مضمون الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج كما تظهر في جمهورية ألمانيا الديمقراطية سواء أكانت ملكية تعاونية ام ملكية شعبية . وهذه الاشكال من الملكية والتوزيع تعتبر دافعا كبيرا للعاملين للتقدم بمبادراتهم وقدراتهم الابداعية في سبيل تطوير الانتاج الاشتراكي سواء أكانوا عمالا ام مثقفين او حرفيين او موظفين في جميع مجالات العمل .

حول بعض الواجبات المختارة للفترة ١٩٧٦ — ١٩٨٠ :

ان الدراسة المتأنية لخطة ٧٦ — ١٩٨٠ تظهر لنا أن كل أقسام الخطة مرتبطة ارتباطا وثيقا مع بعضها البعض . وكل قسم يخضع للاهداف الرئيسية . وكل أقسام الخطة تخضع لتأثير القوانين الاقتصادية الموضوعية لاسلوب الانتاج الاشتراكى . ان التحكم فى العلاقات المتشابكة لجوانب وأقسام عملية اعادة الانتاج عن طريق ادارة وتخطيط النمو الاقتصادى تظهر بمستوى عال فى الخطة الخمسية الجديدة . وهذا الربط بين الواجبات المختلفة فى الخطة يمكن أن تظهر عند نقاش بعض الواجبات الاساسية للخطة .

١ — ضمان وتوسيع قاعدة الطاقة والمواد الاولية :

ان تحقيق نمو متسق ومستمر للاقتصاد الوطنى يتطلب ضمان قاعدة الطاقة والمواد الاولية بشكل مخطط ومسبق باعتبارها الاساسى الذى لاغنى عنه لكل مجهود لاحق . ان حوالى ٧٠٪ من الاستثمارات فى قطاع الصناعة موجه لهذا الغرض . وفى اطار البرنامج طويل الاجل لتنمية اقتصاديات الطاقة فقد تم تحديد مجموعة من الاجراءات فى اطار الخطة الخمسية — كيف يمكن ضمان استمرار انتاج الفحم والتوسع فيه باعتباره المصدر الاولى للطاقة فى جمهورية المانيا الديمقراطية . وحجم المجهودات اللازمة لذلك تظهر من حقيقة ان حوالى ثلث مناجم الفحم الحالية ستنفذ حتى نهاية ١٩٨٠ وكذلك من حقيقة أن ظروف الاستخراج الجيولوجية ستصبح اكثر صعوبة . ان عمليات الاحلال والتوسع فى الطاقة الانتاجية الضرورية لانتاج ٢٥٠ مليون طن فحم بنى فى عام ١٩٨٠ سيتم تحقيق ٤٠٪ منها عن طريق اجراءات الترشيد وتوسيع الطاقة الانتاجية للمناجم الحالية ، كما سيتم بناء ٦ مناجم جديدة كما يجب الاستعداد لبداية العمل لـ ٤ مناجم جديدة فى عام ١٩٨٠ .

- التوسع فى حجم انتاج الطاقة الكهربائية الحرارية ٠

وسيتم زيادة نسبة مساهمة الطاقة الكهربائية الناتجة عن المفاعلات الذرية فى انتاج الطاقة الكهربائية الكلية لتصبح ٢٧٪ بدلا من ١٧٪ فى فترة الخطة الخمسية السابقة ١٩٧٥/٧١٠

- المساهمة فى تنمية موارد الطاقة فى اطار التكامل الاشتراكى الدولى وتوسيع طاقة شبكة الطاقة الموحدة لاعضاء مجلس التعاضد المشترك (الكوميكون) ٠

- تطبيق مجموعة واسعة من اجراءات الترشيد فى المشروعات (الطاقة) القائمة لرفع كفاءتها والاسراع بالاستفادة من الانجازات العلمية التكنولوجية وكفاءة الاصول الثابتة بها وخاصة فى مشروعات الفحم والطاقة ٠

- الحد من استهلاك الطاقة بالنسبة للوحدة المنتجة فى القطاع الصناعى بمعدل ٤ر٧ - ٥٪ سنويا ٠

كما يجب التركيز على استخدام المواد الاولية المحلية بدرجة اكبر وتكثيف البحث الجيولوجى فى اتجاهات متعددة ورفع معدل الانتاج فى الصناعات الاستخراجية بمعدل من ٨ - ١٠٪ ٠

والخطة ترمى الى الحد من استهلاك الطاقة والمواد الاولية والمواد الاخرى بالنسبة للوحدة من المنتجات بمقدار ٣٪ سنويا ٠ كما سيتم الحد من استهلاك الصلب فى الصناعات المعدنية بالنسبة للوحدة فى حدود ٤ر٦ - ٤ر٨ ٪ سنويا ٠ وهذه

الاهداف لايمكن الوصول اليها الا عن طريق التقدم العلمى والتكنولوجى وعن طريق ادخال تكنولوجيا موفرة للمواد وتحسين مواصفات المواد الاولية والمصنعة والتوفير والاستعمال الرشيد للمواد فى كل المجالات. ان خفض استهلاك الكهرباء بمعدل ٥٪ فى الصناعة و ٣٪ بالنسبة لوحدة الانتاج تعنى - عند حسابها - توفير ٤٠ مليون طن فحم بنى (وذلك بالمقارنة بما تم تحقيقه من وفر فى استهلاك الطاقة فى الخطة السابقة والذى تمثل فى ٣٢ مليون طن) ومليارات الماركات .

وتهدف الخطة أيضا الى الاستفادة من العوادم والمواد الاولية الجانية ورفع معدل الاستفادة منها من ٢٤٪ الى ٣٠٪ فى عام ١٩٨٠ عن طريق تطبيق حلول اقتصادية وفنية جديدة للاستفادة من هذه المخلفات . كما يجب الاستفادة من الاراضى التى تم الاستغناء عن الاستفادة منها جيولوجيا فى عملية الزراعة حتى يمكن البداية فى استغلال اراضى جديدة وعدم حرمان الزراعة منها .

ان هذه العمليات والتى تمثل التبادل والتفاعل بين الانسان والطبيعة لابد من القيام بها .

٢. التنمية الاسرع لفروع الصناعة التى تقدم التكنيك الحديث :

ان الطريق الرئيسى للنمو الاقتصادى فى الخطة الخمسية ٧٦/١٩٨٠ والمعتمد على تكثيف عملية اعادة الانتاج الموسع ، يتطلب تحقيق التنمية المتفاوتة المخططة للفروع المختلفة . ان رفع المستوى العلمى والتكنيكى للانتاج فى جميع المجالات ، واعادة تصميم المشروعات القائمة ، والتخلص من المعدات البالية ، والميكنة الاسرع

لعمليات انتاجية يدوية ، وتحسين هيكل الانتاج ، والتخلص من الاختناقات للاستفادة الاعظم من التكنيك المتاح ، ورفع نوعية الانتاج والصفات الاستعمالية للسلع ، ... الخ ، ان كل هذا ، أى باختصار الرفع المتكامل لكفاءة الانتاج ، يتطلب تحقيق معدلات نمو تفوق المعدل المتوسط للفروع المغذية للاقتصاد القومى بالتكنيك الحديث . وكل هذا تم أخذه فى الاعتبار فى الخطة الخمسية ٧٦/١٩٨٠ - لجمهورية المانيا الديمقراطية كما تظهرها المؤشرات التالية :

البنـــد	معدل النمو حتى عام ١٩٨٠ بالنسبة لعام ١٩٧٥
الصناعة ككل :	٢٧ - ٣٠٪
- بناء الآلات والمعدات الثقيلة	٣٩ - ٤١٪
- بناء ماكينات التشغيل	٥٦ - ٥٧٪
- الماكينات العامة - الآلات الزراعية والسيارات	٤٢ - ٤٤٪
- بناء معدات الصناعة المنجمية للاستهلاك المحلى والتصدير .	٥٠ - ٦٠٪
- الصناعة الكيماوية	٤٤ - ٤٦٪
- بناء معدات الصناعة الكيماوية	٩٩٪
- الكتروتكنيك والالكترونيات	٤٢ - ٤٣٪
منها	

× المعدات الالكترونية	٦٠٪
× معدات القياس والتوجيه	١٠٠٪
× الآلات الكهربائية	٤٠ - ٤٥٪
× الاجزاء الالكترونية	٥٠ - ٥٥٪
× الاجهزة العلمية	٤٢٪
× منتجات تكنيك الاتصالات	٤٩ - ٥٢٪

ان كل هذه الفروع او المنتجات ضرورية وهامة فى تكثيف عملية اعادة الانتاج الموسع وجزء من هذه الفروع له أهمية كبيرة فى نطاق التخصص والتعاون بين البلاد المشتركة فى مجلس التعاضد المشترك.

ان معدلات النمو للفروع الانتاجية داخل الصناعة قد تم تحديدها فى اطار الاستراتجية طويلة الاجل لتنمية الاقتصاد الوطنى لجمهورية المانيا الديمقراطية من ناحية والتكامل الاشتراكى الاقتصادى المخطط وليس على أساس نظرة قصيرة الاجل لما يسمى " السوق العالمى " . وان كان هذا لاينفع بطبيعة الحال ان تلعب أهداف التصدير للبلاد الرأسمالية دورا فى تنمية الانتاج كما أن جزء من هذه الفروع سيلعب دورا فى مساعدة عملية التصنيع فى البلاد النامية.

٠٣ تنمية بعض فروع الصناعة الاستهلاكية بمعدلات تفوق المعدل المتوسط لنمو الصناعة :

ان الصورة المعطاه حول نقط التركيز فى نمو الانتاج الصناعى كان يمكن أن تكون ناقصة اذا لم نأخذ فى الاعتبار الآتى :-

ان هناك فروعا أخرى للانتاج سوف تنمو بمعدلات تفوق كثيرا المعدل المتوسط لنمو الصناعة ككل ، وهى تلك الفروع المرتبط انتاجها بشكل مباشر بتحقيق أهداف الخطة الرئيسية الخاصة بتحسين مستوى معيشة العاملين ٠ ان هذا ينطبق على بعض الصناعات التى سبق ذكرها والتى ستساهم بامداد السكان بمنتجات صناعية استهلاكية ذات كفاءة عالية ٠

فمثلا سوف يرتفع انتاج المنتجات الكهربائية (الالكترونيك) المخصصة للاستهلاك المنزلى بمقدار ٤٤٪ ، كما سيرتفع بنفس النسبة انتاج السلع المصنوعة من البلاستيك ، وانتاج الاقمشة المخلقة بمقدار ٤١٪ ، وكذلك انتاج الصناعة الدوائية الذى سيرتفع انتاجها بمعدل ٦٥٪ بغرض مقابلة الطلب المحلى والتصدير ٠

وبالنسبة للصناعة الخفيفة ككل فمن المقرر رفع انتاجها بمعدل من ٤٠-٤٢٪ ، وفيما يختص بانتاج الأثاث والمنتجات الخشبية سيرتفع الانتاج بمعدل ٤٤٪ وفى صناعة الزجاج والسيراميك (الصينى) سيصل معدل النمو الى ٤٣ - ٤٦٪ ٠

ان الواجبات السابقة قد تحددت فى ارتباط وثيق مع برنامج بناء المساكن السابقة الذكر ٠ لانه لامعنى لاعطاء مسكن جديد وخاصة للاسر الجديدة الشابة بدون تغطية الطلب على الاثاث والاشياء المنزلية الضرورية الاخرى ٠ ان برنامج بناء المساكن الواسع يجرر أيضا المعدل العالى لتنمية صناعة مواد البناء والذى سيصل معدل نموها الى

٤٠ — ٤٢٪ وكذلك بناء ١١ مصنعا جديدا لانتاج أجزاء المبانى السابقة التجهيز وحيث سيقوم ٨ مصانع منها بالانتاج حتى عام ١٩٨٠.

٥٠ التشابك المركب للزراعة مع عملية اعادة الانتاج الكلية للاقتصاد القومى :

ان هناك خططا للزراعة والانتاج الغذائى الاشتراكية فى الفترة من ٧٦ — ١٩٨٠ ومابعدها ملفتة للنظر. وهى تتميز باتخاذ اجراءات لتنمية مردود الارض عن طريق التكثيف والانتقال الى ادخال النظم الصناعية اى بمعنى آخر احداث تغيير كيفى فى القوى المنتجة فى هذا المجال. وهذا التغير مرتبط بعمليات نمو اجتماعية جذرية وبتغيرات أساسية فى ظروف العمل والمعيشة وفى صفة وطبيعة العمل وفى مصالح وحاجات السكان الزراعيين وأيضا فى مجال علاقات الانتاج فى الزراعة. ان طبقة الفلاحين التعاونيين سيستمر نموها ، كما سيتم استمرار الحد من الفروق الجوهرية بين المدينة والريف.

ان رفع كفاءة العمل الزراعى فى مجال الانتاج النباتى والحيوانى هى أحد العناصر الهامة فى رفع المستوى المعيشى لجميع السكان. ان امداد سكان جمهورية ألمانيا الديمقراطية بالسلع الغذائية ذات الجودة العالية ، والصناعة بمستلزماتها من المواد الاولية لابد أن تتم بالاساس من الانتاج الزراعى المحلى. ان تجربة السنوات السابقة قد أكدت صحة ان " تغذية الزراعة الاشتراكية بوسائل الانتاج بدرجة أفضل وأكثر يعتبر أنسب اقتصاديا من استيراد السلع الغذائية من الخارج والتى كان يمكن انتاجها محليا ". (التوجيهات ص ٦٨)

ان هذه الاستراتيجية ليست انبعاثا لفكرة الاكتفاء الاستراتيجي الذاتي . ولكنها في الاساس مرتبطة بطريق التنمية المكثفة للانتاج الزراعي وتطور طرق وأساليب الانتاج الصناعية في الزراعة باعتبارها الطرق الرئيسية لرفع مستوى الزراعة بشكل أساسي وتحقيق كفاءة واستقرار الانتاج الزراعي . ولتحقيق هذه الاهداف تصبح عمليات التركيز والتخصص في الزراعة عمليات لايمكن الاستغناء عنها وخاصة مع بناء مشروعات انتاجية متخصصة ضخمة . ان هذا التركيز والتخصص يسمح بتطبيق طرق انتاجية ذات كفاءة عالية والاستفادة من التكنيك الحديث . وهذا يخلق طلب اضافي على التقدم العلمي والتكنولوجي وعلى تنمية الكوادر الزراعية المتخصصة .

وفي فترة الخطة الخمسية السابقة تم تطبيق تغييرات هامة في زراعة جمهورية المانيا الديمقراطية في الاتجاه السابق الاشارة اليه . وفي فترة الخطة الخمسية ٧٦ — ١٩٨٠ سيستمر اتجاه التركيز في الانتاج الزراعي ، اعتمادا على الخبرات السابقة . وكذلك على عمليات التخصص والتعاون وبشكل مخطط . وفي بعض المنتجات الزراعية يتم تنمية التخصص والبحث بين مجموعة البلاد الاشتراكية وذلك مع وضع علاقات تعاون ثابتة .

ان الزراعة أيضا تتطور في جمهورية المانيا الديمقراطية على طريق تكثيف الاقتصاد القومي ككل .

ونقاط التركيز في عملية تكثيف الزراعة هي :

— الميكنة المركبة للعمليات الانتاجية الرئيسية ، وخاصة في الانتاج النباتي ، بما في ذلك التجهيز والتخزين والنقل والحفظ . ولتحقيق استخدام أمثل

للطرق الصناعية فى الانتاج النباتى والحيوانى لابد من الاستمرار فى تنمية التكنولوجيا منذ مرحلة الانتاج حتى مرحلة التوزيع بطريقة لاتخلق الاختناقات. والمهام هناك هو الاستعانة بمعدات تشغيل التربة العالية الكفاءة .

- الاستمرار فى تزويد الزراعة بالكيماويات (الكميية) والتى لها أهمية كبيرة سواء للانتاج النباتى (الاسمدة - المبيدات) او للانتاج الحيوانى (مستحضرات طبية ، مستحضرات غذائية) .... الى آخره.

- الاصلاح والعناية بالاراضى والتى عن طريقها يتم تحقيق الاستغلال الامثل لاحدى قوى الانتاج الرئيسية الا وهى الارض والتى يتوقف عليها نتائج كل من عمليات الميكنة والامداد بالكيماويات . والارض هى العنصر الرئيسى فى ضمان ثبات معدلات الانتاج الزراعى . وحتى سنة ١٩٨٠ سيتم توسيع الاراضى المزودة بالمطر الصناعى بمقدار ٨٠٪ .

- التجفيف الصناعى باعتباره أحد الشروط الضرورية لتحقيق النظم الصناعية فى مجال الانتاج الحيوانى والاعلاف .

ان هذه الاهداف الرئيسية السابقة لتكثيف عملية الانتاج الزراعى تعنى بالنسبة لنمو دور الزراعة فى عملية اعادة الانتاج الاجتماعية لجمهورية المانيا الديمقراطية الاتى :

١- ان الانتاج الزراعى اصبح يعتمد اعتمادا متزايدا على العلم. وهذا يزيد من واجبات البحث العلمى والتطوير فى جمهورية المانيا الديمقراطية وهنا يلعب التعاون العلمى مع الاتحاد السوفيتى والبلاد الاشتراكية الاخرى دورا كبيرا .

٢- ان الزراعة تصبح سوقا اكثر اهمية لمنتجات صناعية متخصصة ذات مستوى عال . مما يخلق متطلبات خاصة لعديد من فروع الصناعة (صناعة بناء الماكينات - الصناعة الكيماوية - صناعة مواد البناء والتشييد) . ويمثل التنسيق بين نمو كل من الزراعة والصناعة مطلبا هاما لتحقيق التناسب في الخطة الجديدة .

٣- تنمو علاقات تعاونية جديدة بين المشروعات المتخصصة في الزراعة بما في ذلك المنشآت التي تخدم هذه المشروعات . ولذلك فان العلاقات الاقتصادية بين المشروعات الزراعية تنمو وتتعمق .

٤- ان التخصص في الانتاج الزراعي يخلق ظروف جديدة لمتابعة عمليات تصنيع المنتجات . وهذا يلقي بواجبات اضافية على صناعة المواد الغذائية ، التخزين ، النقل والحفظ باعتبارها كلها شبكة واحدة . ان عدد الفروع الانتاجية التي تساهم بطريق مباشر او غير مباشر في الصناعة الغذائية يزداد وبالتالي تتكثف العلاقات الاقتصادية بين هذه الفروع .

وفي أثناء هذا التطور تكونت وتتكون طرق جديدة للتعاون . واحدى هذه الصور هو الاتحادات الزراعية الصناعية للانتاج النباتي والتي تعتبر شكلا من أشكال العمل المشترك بين مجموعة من التعاونيات الزراعية الانتاجية ومزارع الدولة للانتاج النباتي ومراكز الكيمياء الزراعية والمشروعات المحلية للتكنيك الزراعي ومشروعات الصناعات الغذائية . وهذا الاتحاد يقوم على أساس الاختيار الحر بين هذه التشكيلة من المشروعات مع الاحتفاظ بشخصيتها الاعتبارية القانونية والاحتفاظ بشكل ملكيتها (اما تعاونية او ملكية دولة) .

ان الطبقة العاملة والفلاحين التعاونيين يأخذون — فى أثناء عملية تعميق تحالفهم — مسئولية اطعام الشعب بشكل جدى ٠

وباختصار فان النتيجة هى تعميق درجة التشابك بين الزراعة وعملية اعادة الانتاج الاجتماعية ككل ٠ ان تنمية الزراعة سوف تصبح فى الخطة الخمسية القادمة — وبشكل أعمق احدى الواجبات الهامة على مستوى الاقتصاد القومى ككل ٠ وهذه العملية لابد من ادارتها وتخطيطها بكفاءة اكبر باستمرار ٠

٥٠ العلاقات الاقتصادية الخارجية والتجارة الخارجية :

وهنا سيتم التركيز — بطبيعة الحال — على تعميق علاقات التعاون المشترك فى المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنيكية مع الاتحاد السوفيتى والاعضاء الآخرين فى مجلس التعاضد المشترك ٠ ان هذه العلاقات هى الاساس المتين والضرورى لنمو اقتصادى واجتماعى ثابت ومضطرد لجميع البلاد الاشتراكية ٠ ان هذه العلاقات سوف تنمو بالاعتماد على ماتقرر فى الاجتماع الـ ٢٥ الموسع للمجلس (الكوميكون) فى عام ١٩٧١ والصادر فى وثيقة البرنامج المركب للتكامل الاقتصادى الاشتراكى (١) وقرارات اجتماعات المجلس الخاصة بتنمية العلاقات الثنائية والجماعية التعاونية فى مختلف المجالات ٠ ومنذ بداية تطبيق ذلك البرنامج فقد تم توقيع ٣٠٠ اتفاقية للتخصص والتعاون بين جمهورية المانيا الديمقراطية والبلاد الاعضاء الاخرى فى

---

(١) البرنامج المركب لتعميق وتطوير التعاون وتنمية التكامل الاقتصادى الاشتراكى للبلاد الاعضاء فى مجلس التعاضد المشترك ٠ انظر فى ذلك " م ٠ت٠م ٠ ، النتائج والمستقبل " دار نشر الدولة ، جمهورية المانيا الديمقراطية ١٩٧٥ ، صفحة ١٧٣ ٠

م ٠ت٠م ٠ ان تنمية التخصص هو احدى واجبات العمل المشترك لبلاد المجلس من أجل رفع كفاءة اقتصادياتها ٠ لقد مكنت هذه الاتفاقيات المانيا الديمقراطية من الانتقال الى انتاج مجموعة كبيرة من المنتجات انتاجا كبيرا ، وخاصة انتاج القاطرات ، السفن ، معدات صناعة الصلب ، بعض أنواع الماكينات الزراعية ، ماكينات التشغيل ٠٠٠الخ ، ومن ناحية أخرى نحصل نحن بدورنا على مجموعة هامة من المنتجات لتغطية احتياجاتنا ٠ ان تقسيم العمل الدولى الاشتراكى أصبح عاملا هاما من عوامل تكثيف العملية الانتاجية فى جميع البلاد المشتركة ٠ لقد ارتفع تصدير المنتجات المتخصصة بمعدل ٢٧٤٪ فى فترة ٧١ ـ ١٩٧٥ لباقى بلاد المجلس كما ارتفع الاستيراد (لجمهورية المانيا الديمقراطية) بمعدل ٢٥٦٪ ٠

ان حجم التصدير للبلاد الاشتراكية لابد وأن يزيد بمقدار ٥٠٪ حتى عام ١٩٨٠ كما سبق أن اوضحنا ٠ ان هذا الحجم من التصدير هو الضرورى للحصول على الاستيرادات المطلوبة ٠ كما أن معدل الزيادة الناتج عن عمليات التخصص والتعاون سيستمر فى النمو ٠ وبالتالى سيرتفع حجم التبادل الدولى الناشئ عن التخصص والتعاون بمقدار ٣٥٪ مع الاتحاد السوفيتى حتى عام ١٩٨٠ كما أن هناك مشروعات تخصص انتاجى يجهز لها ٠ لقد نمت علاقات التعاون والعمل المشترك والمساعدة المتبادلة بين العاملين فى عدد متنامى من مشروعات البلاد الاشتراكية ٠

ان العمل المشترك للبلاد الاعضاء فى م ٠ت٠م والذى يشجع عملية تكثيف الانتاج ، يخلق فرصا مناسبة لتوسيع العلاقات التجارية مع البلاد النامية والدول الصناعية الرأسمالية ٠

ان الخطة ترمى ايضا الى تعميق العلاقات الاقتصادية والعلمية - التكنيكية بين جمهورية المانيا الديمقراطية والدول النامية وسوف يتم رفع نسبة مساهمة صناعة بناء الالات والصناعة الالكتروتكنيكية والالكترونية فى حجم التصدير . ونحن نعتقد ان هذا يمثل مساهمة من جانب جمهورية المانيا الديمقراطية لتثبيت وتقوية الاستقلال الاقتصادى وتصنيع البلاد النامية .كما يسمح هذا التعاون فى توسيع امكانيات استيراد السلع من هذه البلدان .

وكذلك بالنسبة لتنمية التجارة مع البلدان الرأسمالية الصناعية والقائمة على أساس المساواة والفائدة المتبادلة فان زيادة قوة المانيا الديمقراطية التصديرية سوف تخلق ظروفا افضل لتوسيع حجم التجارة . ولذلك فقد خططت معدلات نموها للتصدير الى هذه البلاد . وبخصوص هذه النقطة فان توجيهات خطة ٧٦/١٩٨٠ تنص على الآتى : " بالنظر الى عدم الاستقرار ، وتناقضات السوق الرأسمالية العالمية ، فيجب مراعاة ذلك والحد من امكانية الاحتكارات الامبريالية فى تصدير نتائج الازمات والتضخم الرأسمالى الى جمهورية المانيا الديمقراطية " . (التوجيهات صفحة ٩٦) . ومن الواجبات الرئيسية عقد اتفاقيات تجارية طويلة الاجل تراعى مصالح الجانبين . ان البلاد الاشتراكية تمثل سوقا مستقرا لتصريف منتجات بلاد من خارج المعسكر الاشتراكى ، وتوسيعه يضمن لكثير من العاملين فى بلاد رأسمالية مكانا للعمل .

ان التكامل والتشابك لاقتصاد المانيا الديمقراطية الوطنى مع اقتصاد الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية الاخرى له أهمية حاسمة فى رفع كفاءة العمل للسكان . ولقد تحددت فى التوجيهات الخاصة بالخطة ٧٦ - ١٩٨٠ العمل على وضع

برنامج طويل الاجل مع البلاد الاعضاء في المجلس (الكوميكون) حتى سنة ١٩٩٠ ومابعد ذلك يشتمل على العناصر التالية :

- لتغطية الاحتياجات من المواد الاولية ومواد الطاقة .
- لتنمية بعض الفروع الهامة لصناعة بناء الالات والالكترونيك .
- لتغطية الاحتياجات من سلع الغذاء الاساسية ، الحبوب والاعلاف .
- لتعميق العمل المشترك في المجال الانتاجي والتبادل التجاري للسلع الاستهلاكية .
- كما أشارت التوجيهات الى تنمية طاقة النقل لبلاد المجلس .

ان النقط السابقة تمثل قضايا أساسية تساهم في تقوية الاساس المادي التكنيكي للمجتمع الاشتراكي المتطور في جمهورية المانيا الديمقراطية وكذلك في البلاد الاشتراكية الاخرى . ان التكامل الاقتصادي الاشتراكي يضمن بدرجة عالية الاستفادة من ميزات النظام الاشتراكي .

٦. رفع المستوى التأهيلي والتعليمي للعاملين :

ان تنفيذ الواجبات السابقة والاهداف الطويلة الاجل يرتبط ارتباطا وثيقا بمشكلات التعليم بما في ذلك رفع المستوى العام للتعليم وتأهيل الكوادر الفنية . وهنا سوف يتم التركيز على تغطية وتنفيذ الواجبات المعقدة في الانتاج الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات ... الخ .

وفى فترة الخطة الخمسية سيتم تعليم مليون تلميذ ليتخرجوا عمال متخصصين ٠ و٢٥٢ الف طالب جامعى وفنى سيتم تخريجهم ليعملوا فى الاقتصاد القومى والمجالات الاجتماعية الاخرى ٠ كما سيتم التركيز على الدراسات التأهيلية والتكميلية للكوادر الموجودة وتمارس أعمالها ٠ ويشتمل ذلك أيضا على الدراسة بالمراسلة والدراسات المسائية ٠ ولقد ارتفع عدد العاملين المستفيدين من الدراسات التكميلية فى الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٤ من ٦٨٤٠٠٠ الى ٠٠٠ ٨٣٤ علما بأن هذا الرقم يمثل الدارسين فى قطاع الصناعة والتشييد والمواصلات والبريد والاتصالات اللاسلكية فقط٠ كما سوف يجرى تحسين ظروف العمل والدراسة والمعيشة فى الجامعات والمعاهد الفنية بما فى ذلك تخصيص استثمارات كبيرة لذلك ٠

خاتمـــة :

ان المعلومات المختصرة السابقة والتى لابد من استكمالها اذا أراد الانسان أن يحصل على صورة شاملة ، تظهر لنا كيف ان جميع الواجبات فى الخطة مرتبطة بعضها ببعض. فليـــس هناك جزء نستطيع انجازه بعيدا عن الاجزاء الاخرى . ان الخطة تعرض كيفية التخطيط لتنمية عملية اعادة الانتاج الاجتماعية ككل . انها تحدد الاهداف والوسائل لتنفيذها، هـــذه الوسائل التى تتناسب مع مستوى نضج مجتمعنا الاشتراكى .

اننا ننطلق فى عملنا من الحقيقة التالية : ان الانسان هو الذى يأخذ القرار فى النهايـة، ويتوقف تنفيذ الخطة وتحقيق الواجبات أساسا على مدى مساهمة جميع العاملين . وهـــذه المساهمة تتطلب وضع الاهداف بشرط ان تعبر هذه الاهداف بطريقة صحيحة عن امانـــى ورغبات الناس . أى رغبات الشعب العامل . ومن المهم هنا أن يكون طريقنا واضحا بما فى ذلك حجم المجهودات المطلوبة وأن تتصف النتائج التى ترغب فى الوصول اليها بالواقعية .

ان خطتنا الخمسية الجديدة هى خطة لتقوية جمهورية المانيا الديمقراطية وتنميـــة العلاقات الاخوية مع مجموعة البلاد الاشتراكية وبهذا نقوى مواقع قوى التقدم والسلام فى العالم. انها ـ الخطة ـ موجهة لاسعاد الناس وتلبية رغباتهم المادية والثقافية المتعاظمة . انهـــا تنمى فى الشعب العامل الاحساس الواعى بامكانياته وتقوى الثقة بالذات . ولهذا فان مواطنى جمهوريتنا يضعون كل قواهم فى سبيل تنفيذ الخطة وأهدافها . انها خططهم وواجباتهـــم وأهدافهم والتى تستحق ان يضعوا مجهوداتهم فى سبيل تحقيقها .

ولقد تم طرح ملايين النسخ من مشروع الخطة (التوجيهات) منذ أول يناير ١٩٧٦ الى المناقشة الواسعة . وفى النقاش الشعبى حول الخطة تم توزيع ٢٧٩٥ اقتراح فردى او من مجموعات عمل مكتوب حتى آخر مايو ، وتشتمل هذه الاقتراحات على مقترحات اقتصادية مرتبطة بالانتاج . أو مقترحات خاصة بتحسين مستوى معيشة العاملين مرتبطة فى اغلب الاحيان بمدى مساهمة مقدم الاقتراح فى تنفيذه . واعتمادا على هذه المقترحات فقد تم تطوير وتحسين وتحديد مشروع التوجيهات الخاصة بالخطة. وبعد ذلك تم قبول الوثيقة الاساسية للخطة فى المؤتمر التاسع للحزب الالمانى الاشتراكى الموحد باعتبارها الاساس الذى اعتمد عليه فى وضع الخطة التفصيلية .

وكثير من المقترحات الاخرى اعتبرت مواد لازمة لاستمرار العمل فى الاجزاء المختلفة للخطة كما أن جزءا من هذه المقترحات وجد طريقة للتطبيق فعلا فى شكل توجيهات جديدة او قرارات من جهاز الدولة التنفيذى . كما حدث عند وضع الخطة السنوية للاقتصاد القومى لسنة ١٩٧٦ . وكذلك فى القرارات المشتركة للجنة المركزية للحزب الالمانى الاشتراكى الموحد واتحاد النقابات الالمانى الحر ومجلس الوزراء والخاصة بالاستمرار فى رفع مستوى ظروف العمل والمعيشة بشكل مخطط فى الفترة من ١٩٧٦ — ١٩٨٠ والتى صدرت فى ٢٧ مايو ١٩٧٦. (١)

ان الخطة الخمسية لتنمية الاقتصاد الوطنى لجمهورية ألمانيا الديمقراطية فى الفترة من ٧٦ — ١٩٨٠ تعطى ومنذ البداية صورة حية للديمقراطية الاشتراكية .

---

(١) قارن فى ذلك جريدة " نويس دويتشلاند " ٢٩/ ٣٠ مايو سنة ١٩٧٦ .

أن الخطة أصبحت وسيلة لتجميع القوى والمشاركة ورفع درجة مبادرة الجماهـــــير الخلاقة انها خطة طموحة وفى نفس الوقت واقعية ومبنية على أساس علمى .

المحاضرة الثانية

ب - أسلوب وضع الخطة الخمسية ٧٦/ ١٩٨٠ لجمهورية المانيا الديمقراطية

مناقشة للقضايا الأساسيـــة

ان الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج باعتبارها الملكية الاجتماعية لمجموع الشعـــب والملكية التعاونية - أى ملكية الشروط المادية لشروط العمل - تعنى النظر الى الاقتصـــاد القومى باعتباره وحدة اقتصادية واجتماعية عضوية . تتوافق فيها مصالح الافراد ومجموعـــات المنتجين والشعب العامل ككل . والانتاج بجميع مراحلة وأشكاله يخدم مجموع العاملـــين . ان هذا التوافق فى المصالح تجعل تنمية الاقتصاد القومى تنمية مخططة ومتوازنة ممكنـــة وضرورية فى آن واحد . ففى الاشتراكية يعمل القانون الاقتصادى " النمو المخطط والمتـوازن عليه باعتباره القانون الاقتصادى الاساسى للاشتراكية . بعكس المجتمع الرأسمالى الذى ينمى التناحر وفوضى الانتاج .

١- وظائف التخطيط - مضمون الخطة وأسلوب وضع الخطة :

لابد أولا من التفرقة بين القانون الاقتصادى الموضوعى " النمو المخطط والمتـوازن " والذى يمثل صفة الاقتصاد الاشتراكى باعتباره اقتصادا مخططا والتخطيط باعتباره نظام من الاجراءات والتى عن طريقها يحقق المجتمع الاشتراكى نموه المخطط . وأسلوب وضـع الخطة يعنى بهذا الاخير اى بالتخطيط .

ان التخطيط يحقق عديدا من الوظائف والتى تترابط فيما بينها لتخدم فى النهايـــة وظيفة موحدة . ان التخطيط يصبح قلب عملية الادارة كما نقول عندنا . معتمدا علـــى المعرفة بقوانين التطور وأسلوب عملها .

ان القوانين الاقتصادية تعمل دائما في ظروف تاريخية محددة والتي تكونت نتيجة للتطور في الشروط التاريخية . ان هذه الشروط هي داخلية وخارجية ، اقتصادية واجتماعية وسياسية وطبيعية وغيرها . ان عملية النمو والتي تمت خضوعا لعمل هذه القوانين الاقتصادية توثر مرة أخرى بدورها على شروط تواجد هذه القوانين وبالتالي تخلق الشروط لنمو لاحق .

وعن طريق التخطيط ، وفي أثناء عملية التخطيط ، يتم تحديد النمو المستقبلي بشكل تنبؤي اعتمادا على تحليل امكانيات نقطة البداية . ان هذا العمل هو الواجب الاول للتخطيط .

ان القوانين الاقتصادية مرة اخرى لاتعمل في انفصال او خارج نطاق التصرفات الانسانية . انها نتاج لتصرفات الانسان الاقتصادية وعلاقات الناس بعضهم ببعض . انها العام والثابت والمتكرر والرئيسي في التصرفات الاقتصادية المحددة والمتنوعة لمجموعات من الناس والطبقات في اطار الحياة الاقتصادية للمجتمع . ان التطور يتم عن طريق هذه العلاقات بين الناس .

ان الخطة تأخذ في اعتبارها ضرورات النمو بشكل واعي . هذه الاعتبارات التي تنطلق من مستوى النمو التاريخي المحدد الذي تم الوصول اليه والتي توثر على عمل القوانين الاقتصادية للاشتراكية . ان الخطة تأخذ في اعتبارها هذه الضرورات سواء على مستوى المجتمع ككل او على مستوى كل فروع او منطقة وحتى مستوى كل مكان عمل . وبالتالي توجه الخطة تصرفات العاملين على كل المستويات وفي جميع الفروع . انها تساعد العاملين على طبع تصرفاتهم بطابع الوعي الاجتماعي بهذه الضرورات .

وفي هذا يتمثل الهدف الثاني للتخطيط . ان هذا الوعي يبدأ بمشاركة العاملين في وضع الخطة حتى تحديد وثائق الخطة ووضعها في صورة قانون بواسطة مجلس الشعب باعتباره اعلى سلطة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية . ان الخطة لها طابع توجيهي وبالتالي تخلق الاساس المتين لدورها كموجه لتصرفات العاملين . وبالاعتماد على الخطة يبدأ العمل الاقتصادي . وعن طريق أساليب الرقابة والحساب الاقتصادي يتم مقارنة مستوى النمو المتحقق مع المستوى المخطط . وهذه الاساليب هي التي تساعد أيضا على تنفيذ الخطة والعمل على تطوير الخطة نفسها .

ان ماقلناه الى الآن لايكفي بعد حتى يمكن فهم القضايا الرئيسية للتخطيط في جمهورية المانيا الديمقراطية وأساليب وضع الخطة . ان خطة الاقتصاد الوطني ليست فقط وثيقة تظهر التصور اللاحق للنمو المستقبلي . والا أصبحت خطة ذات طبيعة تأشيرية . انها لاتظهر الواجبات التي يجب أن تنفذ فقط .

ان التخطيط والخطة نفسها هي — ويجب ان يكونوا — أداة لتحقيق النمو ، ومنظم للنمو المخطط للاقتصاد الاشتراكي . انها منظم لتصرفات الافراد . وهذه هي الوظيفة الثالثة لعملية التخطيط .

ان مجرد البداية في تحضير الخطة ووضعها (خطة الدولة وخطط القطاعات) لها دور تنظيمي وتعبوي كبير والتي تتطلب وتطلق حركة قوى عديدة (اختيارات ، معارف ، مبادرات ، انجازات) .

ان التخطيط يجبر الوحدات الاقتصادية المختلفة على التفاعل في اطار محـــــدد بدقة في مستوياته وخطواته المختلفة ومع تحديد واضح للمسئوليات. ان العلاقات الموضوعية التي تقوم في عملية اعادة الانتاج تحدد بدقة وبالتفصيل طابع التصرفات المنفردة للوحدات وتحدد ايضا اشكال العمل المشترك باعتبارها الاطار الضروري لمسئولية الوحـــــدة الانتاجية ومبادراتها . وبهذا تتحقق احدى جوانب وظيفة التخطيط التنظيميـــة . ان الوحدة بين هذه الوظائف التي سبق نقاشها لعملية التخطيط تصبح واضحة .

العلاقة المتبادلة بين مضمون وطرق عملية التخطيط :

ا ن احد عناصر عملية التخطيط تتحقق عن طريق الوحدة بين المضمون والاساليب التخطيطية بالمعنى الواسع لهذه الوحدة .

ان تنظيم وأسلوب الخطة لايحملان طابعا عرضيا . ان متطلبات عملية التخطيط يتم تحديدها اعتمادا على الاهداف الاستراتيجية والمفاهيم الاساسية للخطة . وبالتالي يمثل مضمون الخطة وأسلوب وضع الخطة وحدة واحدة . وبهذا فقط يمكن التكلم عن التخطيط العلمي ويمكن بالتالي تحقيق وظائف عملية التخطيط وواجباتها .

ان نوعية الخطة لاتتوقف أساسا على أساليب التخطيط وانما يتوقف مستوى نوعية الخطة على التحكم في العلاقات المعقدة لعملية اعادة الانتاج عند مستوى معين لنموها . فمـــن هنا فقط يمكن تحديد الاهداف الاستراتيجية والمضامين الاساسية للنمو المخـــطط . ان هذه المراحل - تحديد الاهداف الاستراتيجية والمضامين الرئيسية - هي الاســاس الاول لعملية التخطيط ككل .

ان نظام التخطيط وأساليبه يمثلان أدوات لتحضير الخطة من ناحية ولتحقيق أهداف الخطة وواجباتها من ناحية أخرى بما يتوافق مع المضمون الرئيسى والاختيارات الاستراتيجية للخطة ولذلك فيجب أن تتوافق أساليب وضع الخطة مع مضمونها أى أهدافها وواجباتها . وهذا التوافق هو أحد الشروط التى لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق نوعية جيدة للتخطيط . ولذلك فان تحديد الاساليب المتبعة فى وضع الخطة لايجب أن تصبح قضية جانبية وهى أيضا ليست مشكلة سهلة الحل . ان تحضير أساليب الخطة تمثل فى الحقيقة عملا علميا هاما ذو استقلال نسبى .

مما سبق نستطيع ان نستنتج : <u>أن اساليب وضع الخطة لايمكن أن تبقى ثابتة على مر الزمن وتحت كل الظروف .</u>

فمع تقدم الاقتصاد الاشتراكى لجمهورية المانيا الديمقراطية ووصول مستوى النمو الى نوعية جديدة كان لابد من احداث تغييرات فى أساليب وضع الخطة . ومثل هذه التغييرات سيتم فى المستقبل ايضا ادخالها . ان هذه التغييرات تجد أسبابها فى تغير الظروف الموضوعية من ناحية ، وأيضا بسبب عملية التعليم المستمرة سواء من خبرتنا الذاتية او من خبرة التخطيط فى البلاد الاشتراكية الصديقة من ناحية أخرى .

ولهذا فالخطة الخمسية ١٩٧٦ — ١٩٨٠ تشتمل على عدة عناصر جوهرية هامة خاصة بالتطوير النوعى لاساليب وضع الخطة .

٢ــ حول تطور أسلوب وضع الخطة فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية :

لقد تواجدت بذور التخطيط ، منذ السنوات الاولى ، بعد تحطيم الفاشية الالمانية فى عام ١٩٤٥ ومع بدايات تحقيق نمو ديمقراطى معتمد على تحقيق مصالح الشعب وذلك فى المنطقة التى أصبحت الان جمهورية المانيا الديمقراطية . ولكن هذه البدايات الاولى فى التخطيط كانت محدودة فى مضمونها وتأثيرها وكذلك فى مداها الزمنى .

ان ثلاث تطورات هى التى خلقت الظروف المناسبة للتخطيط :

أولا : خلق قطاع مملوك من الدولة ذو حجم هام وذلك عن طريق تأميم الملكيات الزراعية الكبيرة والرأسمال الاحتكارى الكبير ومصادرة أملاك أغنياء الحرب ومجرمى الحرب والقيادات الفاشية . ولقد اعتمد ذلك على نتائج استفتاء ديمقراطى شعبى .

ثانيا : مع تكوين " اللجنة الاقتصادية الالمانية " تواجد لدينا جهاز موحد لادارة الاقتصاد وذلك منذ عام ١٩٤٨ .

ثالثا : منذ منتصف ١٩٤٨ اتبعت المصانع المملوكة للدولة الى مؤسسات نوعية وبذلك تم وضع شكل تنظيمى موحد (١) .

وبتحقيق هذه الشروط السابقة امكن خلق الشروط الضرورية للانتقال الى تخطيط أطول أجلا وأكثر شمولا . وبذلك بدأ التخطيط بالخطة نصف السنوية لعام ١٩٤٨ ثم بخطة السنتين ١٩٤٩/١٩٥٠ .

---

(١) ولقد حدث لهذا الشكل بعد ذلك تطورات عديدة .

واعتمادا على هذه البدايات استمر العمل — عندما تم تكوين جمهورية ألمانيا الديمقراطية في أكتوبر سنة ١٩٤٩ تحت قيادة حزب الطبقة العاملة ، — في البناء الاشتراكي المخطط . وللسنوات ١٩٥٥/٥١ تم وضع الخطة الخمسية الاولى ونفذت بنجاح .

ان المراكز الاساسية للاقتصاد مثل مصانع الصناعات الثقيلة والصناعة الكبيرة بوجه عام ، البنوك ، التجارة الخارجية ووسائل المواصلات والنقل الاساسية .... الخ أصبحت ملكية شعبية في يد دولة العمال والفلاحين اى الشعب العامل بالتالى . وفى سنة ١٩٥١ تم انتاج ٨٠٪ من الانتاج الكلى الصناعى فى المشروعات المملوكة للشعب والتعاونيات الانتاجية .

ان هذا كله كان الاساس الاقتصادى الموضوعى لتخطيط الاقتصاد الوطنى . وفى المشروعات المملوكة للشعب تم توسيع وبناء نظام للتخطيط على مستوى المشروع كما تم أيضا تطوير العلاقة المتبادلة بين أجهزة التخطيط المركزية والادارة الاقتصادية للمشروع .

ولكن حتى منتصف الخمسينيات ، اى حوالى مرحلة بداية الخطة الخمسية الثانية ، كان ما يقرب من ٣ مليون عامل من مجموع عمالة مقدارها ٧,٧ مليون يعملون فى القطاع الاقتصادى الخاص . وفى الملكيات الزراعية الصغيرة والمتوسطة والتى كان عددها ٧٨١ ألف مزرعة كان يعمل بها مليون مشتغل ، كما كان ٨٠٠ ألف مشتغل يعملون فى ٢٥٠ الف مشروع حرفى صغير . أى باختصار كان هناك ٢ مليون مشتغل يعملون فى قطاع الانتاج السلعى الصغير . وكانت الغالبية العظمى من الارض تقع تحت يد الملاك الزراعيين . كما تواجد فى ذلك الوقت حوالى ١٣ ألف رأسمالى صغير

ومتوسط يستخدمون ٤٤٠ ألف عامل وموظف . ومن الواضح ان أسلوب التخطيط في الخطة الخمسية الاولى والثانية كان لابد وأن يتأثر بهذه الاوضاع وذلك مادام التخطيط يأخذ عملية اعادة الانتاج الاجتماعي ككل واحد في اعتباره .

وتحت قيادة القطاع المملوك للشعب ، أي قطاع الدولة كان لابد من توجيه قطاع الانتاج السلعي الصغير المبعثر (والذي لاتسمح طبيعته بتخطيطه بشكل مباشر)والقطاع الخاص الرأسمالي ، بطرق مباشرة وغير مباشرة عديدة بما يخدم النمو المخطط والبناء الاشتراكي . وفي ذلك كان لابد من الحد من عوامل التلقائية والفوضى والتي تنطلق من هذه القطاعات على قدر الامكان ولكن بشرط خلق الظروف المناسبة للاستفادة من انتاج هذه القطاعات بما يخدم جمهور السكان من ناحية وبما يحقق تقوية الوحدة بين الطبقة العاملة وجميع فئات السكان المشتغلين . ولقد تم تحقيق ذلك باتباع اسلوب المساعدة المباشرة للفلاحين عن طريق " مراكز الماكينات والجرارات " المملوكة للدولة وأيضا بمساعدة وسائل تخطيطية مثل التسليم الاجباري للمحاصيل وسياسة شراء المنتجات الزراعية بمستويات سعرية مختلفة على أساس تعاقدات أجهزة الدولة للتجارة وبتحديد أسعار متفاوتة حسب نوع المنتج وحسب الوضع الاجتماعي للمنتجين .

أما المشروعات الرأسمالية فقد تم ربطها بالقطاع المملوك للدولة عن طريق عقود الشراء والبيع وكذلك عن طريق تخطيط سياسة الائتمان والاسعار والضرائب ... الخ . كما تم أيضا ايجاد اشكال جديدة يمكن بها توسيع نطاق التخطيط ونطاق توجيه القطاع الخاص مثل قيام المجالس الاقتصادية للمحافظات منذ عام ١٩٥٨ بالاشراف على هذه المشروعات ومساهمة هذه المشروعات في تخطيط انتاج

المجموعات السلعية وتكوين مشروعات قيادية من بينها للاشراف على انتاج المشروعات المشابهة الاصغر . ان هذه الاشكال تناسبت مع صفة هذا القطاع ورغباته أيضا .

وبعد سنة ١٩٦١ أصبحت الظروف الموضوعية مهيأة بشكل أفضل لعملية التخطيط القومى . ان هذه الظروف تشمل نمو القوة الاقتصادية للاقتصاد الوطنى من ناحية وتغير العلاقات الاجتماعية . لقد تم انتصار علاقات الانتاج الاشتراكية فى جميع مجالات الحياة . ففى الزراعة وقطاعات اقتصادية أخرى حدثت تغيرات اجتماعية اقتصادية جذرية وثورية . فالغالبية العظمى من الفلاحين تم اتحادهم فى جمعيات تعاونية انتاجية وذلك بمساعدة دولة العمال والفلاحين تحت قيادة الطبقة العاملة . وبذلك بدأ الفلاحون فى الاستغلال التعاونى الجماعى للارض المجمعة . وهذا التجمع خلق الشروط الضرورية لعمليات ميكنة الزراعة بالتالى رفع الكفاية الانتاجية للعمل . اما فى الصناعة فمنذ عام ١٩٥٦ بدأت الغالبية العظمى من المشروعات الرأسمالية الخاصة فى قبول مساهمة الدولة كشريك وبالتالى اصبحت مشروعات مشتركة الملكية . وهذه المشروعات المشتركة والمشروعات الرأسمالية الباقية تم امتلاكهم فى السنوات القليلة الماضية بالكامل للدولة بعد دفع تعويض كامل عنها وبالتالى أصبحت مشروعات مملوكة للدولة . وأدى هذا الى تطور هذه المشروعات اقتصاديا بشكل ملحوظ . كما أن عددا كبيرا من الحرفيين انضموا فى جمعيات تعاونية انتاجية وبعضها والذى يعتمد أساسا على العمل الآلى تم نقل ملكيتها الى الدولة . وبالتالى فقد انخفضت نسبة العاملين فى القطاع الخاص باستمرار بالشكل التالى :

١٩٦٥	٣٠٠٠ ٠٠٠
١٩٦٠	١٠٣٢ ٠٠٠
١٩٧٠	٦٥٩ ٠٠٠
١٩٧٢	٥٢٥ ٠٠٠

وتتركز العمالة في القطاع الخاص حاليا في مجال الانتاج الحرفي وأصحاب المهن الحرة والذين يضمن لهم في المستقبل واضعا مستقرا .

ولقد ارتفعت درجة مساهمة المشروعات الاشتراكية في الدخل القومي لتصل في سنة ١٩٧٠ الى ٨٥ر٥٪ ثم الى ٩٤ر٧٪ في عام ١٩٧٢ منها :

٩٦ر٠٪	في الصناعة
٩٥ر٩٪	في الزراعة
٩١ر٥٪	في قطاع التشييد
٩٠ر١٪	في التجارة الداخلية

ان قانون النمو المخطط والمتوازن اصبح تأثيره اكثر قوة وشمولا ومباشرة في الاقتصاد الوطني لجمهورية المانيا الديمقراطية . وبالتالي أصبح اخضاع العملية الاقتصادية الكلية للتخطيط اكثر امكانية وخاصة اذا واكبت الشروط الموضوعية الجديدة مقدرة على ادارة وتخطيط الاقتصاد الوطني عن طريق تطوير مضمون وطرق وأساليب التخطيط .

ولقد ساعد عامل آخر على تطور الظروف الضرورية للتخطيط الا وهو نمو اتجاه التركيز في اقتصادنا الوطني مع التقدم العلمي والتكنولوجي وزيادة درجة التخصص وتكثيف عملية تقسيم العمل والتكامل مع البلاد المشتركة في م.ت.م . ولقد لعب وجود المؤسسات النوعية باعتبارها اداة لادارة الفروع الصناعية والتي انشأت في عام ١٩٥٨ دورا هاما في عملية التركيز هذه . وفي عديد من الفروع الانتاج تم بالتدريج الانتقال الى شكل "المجمع الانتاجي" والتي تمثل وحدات اقتصادية كبيرة ذات امكانيات اقتصادية عظيمة وامكانيات علمية وتكنولوجية خاصة بها ومجموعات كبيرة من الكوادر

الاشتراكية المؤهلة . ان المجمع الانتاجى أو المشروع القائد أثبت باعتباره شكلا من أشكال التنظيم الاجتماعى للانتاج والتى تستطيع قيادة قطاعات انتاجية كاملة بكفاءة عالية . ان كل هذا ساعد ، كما تتطلب تغييرات هامة فى أساليب وضع الخطة . لقد تطلب ذلك رفع دور التخطيط المركزى من ناحية مع تحسين كفايته والتركيز على القضايا الرئيسية وتطوير النظام المحاسبى الموحد للمشروعات والمجمعات الانتاجية مع اطالة البعد الزمنى لعملية التخطيط مع ضمان اتساق الخطط وأيضا ضمان ربط العلم بالانتاج والاستفادة من نتائج الثورة العلمية التكنيكية وربطها بمميزات الاشتراكية .

ونتيجة للتطور السابق فان المؤتمر الثامن للحزب الاشتراكى الالمانى الموحد والذى انعقد فى ١٩٧١ قد حدد الاتجاهات الضرورية لتطوير عملية التخطيط اعتمادا على الاهداف الاقتصادية والاجتماعية الجديدة . ان الخبرة تعلمنا الآتى : ان التخطيط باعتباره عملية وبما فى ذلك أساليبه يعتمد بشكل رئيسى على مستوى نموكل من علاقات الانتاج الاشتراكية من ناحية ونمو قوى انتاج المجتمع من ناحية أخرى . وغير ذلك لايمكن تصوره . ان التخطيط هو وسيلة الطبقة العاملة المسيطرة وحلفائها فى سبيل تحقيق النمو المخطط لقوى الانتاج وعلاقات الانتاج وفى سبيل تنمية الاساس الاقتصادى والمادى التكنيكى للمجتمع الاشتراكى فى وحدتها وعلاقاتها المتشابكة . وهذه الوسيلة لابد وأن تتوافق مع العمليات التى تقوم بتوجيهها . وبذلك تصبح الخطط وسيلة العاملين لتنظيم وتنمية وسائل وظروف حياتهم .

وفى اطار الخطة الخمسية ١٩٧١ / ١٩٧٥ تم وضع عديد من الاجراءات لتحسين عملية التخطيط فى جمهورية المانيا الديمقراطية بما يتوافق مع الظروف

الجديدة . ان ما هو جديد في مجال أساليب التخطيط في الخطة الخمسية ٧٦/١٩٨٠ يعتمد على ما تم انجازه ويكمله وبعض هذه الاساليب تم في السنوات السابقة تجربتـــه . وفي هذا المجال فان خبرة الاتحاد السوفيتي والبلاد الاشتراكية الاخرى يتم باستمرار الاستفادة منها كما بدأت وبشكل مكثف تقارب في نظم التخطيط في البلاد الاعضاء فـــي م.ت.م. كما تم تنسيق بدايات الخطط في هذه البلاد .

٣- "أسلوب وضع الخطة" ووثيقة "نظام التخطيط" للاقتصاد الوطني لجمهورية ألمانيـــا الديمقراطية في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ .

ماذا نعني بأسلوب وضع الخطة ؟

" اننا نصف مجموع التعليمات لتحضير ووضع والتصديق على والمحاسبة لجميع أجـــزاء الخطة بأنها اسلوب وضع الخطة "(١) . ان خطة الاقتصاد الوطني تشتمل على مجمـــوع الخطط التي توضع بالاعتماد على أساليب وضع الخطة وليس فقط خطة الدولة .

ان اسلوب وضع الخطة ينسحب بشكل موحد على مجهودات سلطات الدولة المركزيـة والمحلية وهيئات الادارة الاقتصادية والمشروعات وجميع المؤسسات .

وفي أسلوب وضع الخطة يتم تحديد الآتي :

- الهيكل الداخلي للخطة .
- خطوات اعداد الخطة بما في ذلك التتابع الزمني والمسئوليات.

---

(١) الكتاب المدرسي " تخطيط الاقتصاد الشعبي " دار نشر " ديفو تشفت " ، برلـــين ١٩٧٥ ص ٦٩ .

- الوسائل والاساليب التخطيطية المستعملة بما فى ذلك المعايير - الموازين - النماذج الرياضية ... الخ .

وثيقة نظام التخطيط :

لقد تم فى نوفمبر ١٩٧٤ اصدار وثيقة نظام التخطيط " وثيقة نظام تخطيط الاقتصاد الوطنى لجمهورية المانيا الديمقراطية لخطة ٧٦ - ١٩٨٠ "(١)

ولقد تم اصدار هذه الوثيقة كنتيجة للتفاعل المشترك بين البحث العلمى فى مجال علم الاقتصاد والخبرة الاقتصادية العملية .

ان وثيقة نظام التخطيط تضع القواعد والاساليب الاساسية لوضع الخطة الخمسية ٧٦/ ١٩٨٠ وللخطط السنوية وخطة ميزانية الدولة وخطط الائتمان وبما فى ذلك تخطيط الاسعار . كما تحدد الوثيقة لبعض المشروعات المملوكة للدولة فى بعض القطاعات والمشروعات ذات الحجم الصغير نسبيا نظام تخطيطى اقل شمولا .(٢)

كما تشتمل الوثيقة على قواعد طويلة الاجل تحدد الاطار الضرورى لوضع الخطة السنوية للمشروعات والمجمعات الانتاجية .

---

(١) النشرة التشريعية لجمهورية المانيا الديمقراطية ، برلين ١٥/ ١٢/ ١٩٧٤ ، عدد خاص نمرة ٧٧٥ ، أ ، ب ، جـ دار نشر الدولة لجمهورية المانيا الديمقراطية . برلين .

(٢) مرجع سابق ، عدد خاص نمرة ٧٧٥ ، جـ (٨٣ صفحة) . انظر وثيقة نظام التخطيط - القسم الاول ، صفحة ١٩ .

وثيقة نظام التخطيط تشتمل على قسمين :

القسم الاول : قواعد تخطيط عملية اعادة الانتاج للاقتصاد القومى وفروعه وأجزائه (٥٠٢ صفحة)

القسم الثانى : توجيهات ونماذج مطبوعة وقواعد تطبيقها .

انها الوثيقة الاولى التى تصدر فى جمهورية المانيا الديمقراطية والتى تشتمل على توجيهات وقواعد للتخطيط مركبة وشاملة وسارية المفعول لمدة خمسة سنوات — وهذا يعنى لخمس خطط سنوية — وذلك فى وثيقة واحدة . ان قرار (بالمعنى التشريعى — المترجم) اصدار وثيقة نظام التخطيط يمثل تطورا نوعيا هاما لأساليب وضع الخطة فى جمهورية المانيا الديمقراطية . وبهذه الوثيقة سوف يتم تحقيق معدل اعلى بكثير لاستقرار وتنميط وترشيد كل النشاط التخطيطى .

ان وثيقة نظام التخطيط سيتم تطويرها بعد خمس سنوات وان كان أساسها يمكن أن يستمر لفترة أطول .

نظام التخطيط وأسس عملية التخطيط :

ان طرق وضع الخطة فى البلاد الاشتراكية تخضع لاسس محددة . ان نظام التخطيط يخدم فى النهاية هذه الاسس وهو فى حد ذاته نتاج هذه الاسس التى ترمى الى تنمية الاقتصاد الوطنى . وهذه الاسس تشتمل على أسس اجتماعية واقتصادية وسياسية عامة من ناحية تنطبق على نشاط التخطيط الاشتراكى ايضا وتشمل هذه الاسس العامة الآتى :

- الوحدة بين الاقتصاد والسياسة ٠
- الديمقراطية المركزية ٠
- ربط مصالح الافراد والجماعات مع المتطلبات الاجتماعية الكلية ٠
- العلمية ٠

ومن ناحية أخرى هناك مجموعة من الاسس الخاصة بعملية التخطيط وأسلوبه وطرقه وهى :

- تناسب وتوازن الخطط ،
- وحدة وتشابك الخطط ،
- الوحدة بين عمليات تحضير وتنفيذ ورقابة الخطط ٠

ان أساليب وضع الخطة الموجودة فى وثيقة نظام التخطيط للاعوام ١٩٨٠/٧٦ تمثل وبطرق متعددة التنفيذ الاكثر اتساقا لكل من الاسس العامة والخاصة بعملية التخطيط ويظهر ذلك جليا بنوع خاص فى تحديد طرق تطبيق مبدأ الديمقراطية المركزية ومبدأ علمية الخطة وان كانت الوثيقة لم تهمل ايا من المبادئ السابقة ٠ وسنتكلم عن بعض هذه المبادئ فى سياق هذه المحاضرات ٠

ان كل ماسبق يمثل مرحلة هامة من مراحل رفع نوعية التخطيط ٠

٤٠ تقسيمات الخطط :

ان خطط الاقتصاد الوطنى فى جمهورية المانيا الديمقراطية يتم وضعها لخمس سنوات (خطط متوسطة الاجل)وكخطط سنوية (خطط قصيرة الاجل) ٠ وفى نفس الوقت

تعد خطط طويلة الاجل حتى عام ١٩٩٠ وأكثر. ويشتمل نظام التخطيط أيضا على خطط ميزانية الدولة وموازين نظام الائتمان. وتقسيم الخطط وتحديد واجباتها تعكس :

- تقسيم العمل داخل الاقتصاد الوطني من ناحية .
- وهيكل وأجهزة ادارة الاقتصاد الوطني من ناحية أخرى .

وبالتالى يتم تحقيق تكامل العلاقة بين عملية اعادة الانتاج وامكانية توجيه واجبات الخطة لاماكنها الصحيحة . (أى أماكن الاسناد - المترجم) .

ويتم التقسيم حسب المعايير الاتية :

١- مراحل وعناصر عملية اعادة الانتاج . وبهذا يتحقق الاتى :

أ- يتم حصر العلاقة المادية والمالية لمراحل الانتاج والتوزيع والتداول والاستهلاك فى تأثيراتها المتبادلة .

ب- نسب النمو بين كل من القوى العاملة ووسائل الانتاج (الاصول الثابتة) ووسائط الانتاج (استهلاك المواد الاولية) باعتبارهم مكونات قوى الانتاج فى المجتمع .

جـ- التقدم العلمى والتكنيكى ، فى علاقاتهم المتشابكة وفى اتجاههم نحو هدف المنتج النهائى .

٢- اقسام وفروع الاقتصاد الوطنى والمتناسبة مع التقسيم الاقتصادى والادارى للدولة

وكذلك بحسب مستويات الهيكل التنظيمى والادارى للاقتصاد الوطنى من أول الادارة المركزية للدولة حتى مستوى المشروع.

٣ـ المناطق والوحدات الاقليمية :

وفى أقسام خاصة ملحقة بالخطة يتم معالجة بعض العلاقات الاقتصادية بشكل منفرد وتسمى هذه بنقاط التركيز. ان هذه الاقسام تظهر التوجيهات الرئيسية للخطة وهى بهذا وسيلة حاسمة من وسائل السياسة الاقتصادية المركزية .

ان وثيقة نظام التخطيط مقسمة الى العناصر الاتية :

١ـ التوجيهات العامة بما فى ذلك المؤشرات العامة لخطة الدولة وعروض بيانية .

٢ـ تخطيط كفاءة الانتاج الاجتماعى .

٣ـ تخطيط العلم والتكنيك .

٤ـ تخطيط الاصول الثابتة والاستثمارات .

٥ـ تخطيط اجراءات التكامل الاقتصادى الاشتراكى .

٦ـ تخطيط الكفاية الانتاجية للعمل ، والثروة البشرية ودخل العمل .

٧ـ تخطيط الاستخدامات الاقتصادية للمواد وعمل موازنات المواد .

٨ ـ تخطيط مستوى المعيشة المادى والثقافى للسكان .

٩ـ تخطيط البرنامج المركب لبناء المساكن، وتخطيط احتياجات المساكن .

١٠ـ الحسابات القومية .

١١ـ تخطيط موارد جهاز الدولة .

١٢ـ التخطيط المالى .

١٣- تخطيط الاسعار .
١٤- التخطيط الاقليمى .
١٥- تخطيط حماية البيئة .
١٦ - ٢٧- تخطيط القطاعات الانتاجية وقطاعات الاقتصاد الوطنى خارج الجهاز الانتاجى بما فى ذلك تخطيط التعليم ، الصحة والخدمات الاجتماعية ، التربية البدنية والاجازات ، قطاعات الثقافة .

٥. المؤشرات والموازين :

ان خطة الاقتصاد الوطنى وأجزائها تشتمل على تحديدات نوعية وكمية . ان ترجمة وعرض العلاقات النوعية يتم عن طريق الوسائل الكمية وتظهر لنا بشكل مؤشرات ومعايير وجداول وموازين ونماذج . انها عناصر هامة فى طرق التخطيط .

ان وثيقة نظام التخطيط تحدد فى أجزائها المختلفة المؤشرات والمعايير التى يجب حسابها كما تحدد أى موازين يجب وضعها كما تحدد أين وكيف يمكن استخدام نماذج للتخطيط ، كما أن هذه الوثيقة تعطى توجيهات حول أى مؤشرات يجب أن تحسب أو يمكن أن تحسب وبشكل اضافى فى قطاعات معينة . وبالتالى فان نظام التخطيط يشتمل على نظام للمؤشرات وللموازين مرتبط ومتكامل . وهذه النظم ضرورية للتخطيط العلمى وتكتسب أهميتها من كونها وسيلة هامة للتحضير لاتخاذ القرارات فى المراحل المختلفة للعملية التخطيطية ثم لاتخاذ القرارات النهائية .

وفي مجال المؤشرات يمكن للمرء أن يفرق بين مؤشرات تدل على مستوى نقطة البداية ومؤشرات تدل على النتائج النهائية . وتلعب المعاملات الفنية كنوع من أنواع المؤشرات دورا كبيرا والتي تظهر غالبا العلاقة بين المدخلات (أو التكلفة) والنتائج (المخرجات او العائد) او تأثير بعض العوامل على نتائج معينة .ان المؤشرات تعطي صورة لجوانب نوعية هامة للنمو الاقتصادي مثل الكفاءة الاقتصادية ، مستوى تكثيف الانتاج ، نمو الكفاية الانتاجية للعمل . وبالتالي فان المؤشرات في عملية التخطيط وتحديد الواجبات على كل المستويات وفي كل الفروع يزداد دورها وأهميتها باستمرار .

ولايكفي بالطبع ، بالاعتماد على البيانات الاحصائية استخراج صور توازنية أو علاقات حتى يمكن أن يلقى التخطيط بثقله وراء المعاملات . ولكن المهام هو شرح الاسباب وراء هذه العلاقات بشكل علمي دقيق . وفي هذا المجال فنحن نحتاج الى عمل علمي واسع مثلا في مجال دراسة العوامل المؤثرة على نمو الدخل القومي في اطار تنمية قائمة على تكثيف عملية اعادة الانتاج الاشتراكية . . .

وفي نظام الموازين فاننا نفرق بين موازين حسابات الاقتصاد الوطني ككل والموازين الخاصة بعناصر عملية اعادة الانتاج . مثل ميزان الموارد الطبيعية ، موازين الاصول الثابتة ، الموازين السلعية ، ميزان التشييد . والموازين السلعية تغطي موازين للمواد الاولية ، موازين للسلع الاستثمارية وموازين للسلع الاستهلاكية .

ان الموازين حاليا هى الوسيلة الاهم لتحقيق وضمان التناسب فى الانتاج فى اطار عملية التخطيط . فكيف يتم ذلك ؟ ان هذا يتطلب تحديد نوعيات الموازين باعتبارها احد أساليب التخطيط . اننا نفهم الميزان باعتباره عرض للموارد والاستخدامات بهدف تحقيق التوازن بينهما . وبالتالى تصبح الموازين وكل نظام الموازين أداه لتوجيه استخدام الموارد المعينة للاستخدامات المختلفة ولضمان تغطية الاحتياجات من الانتاج المحلى او الاستيراد بما يضمن أحسن الطرق من وجهة نظر الاقتصاد الوطنى لتغطية هذه الاستخدامات . ان الموازين اذن ليست مجرد عرض لنتائج عمليات تمت (مثل مسك الدفاتر مثلا) . ان وظيفتها كأداة لتوجيه الموارد تشمل أيضا دراسة التشابك الاقليمى للموارد . واعداد هذه الموازين يتطلب معارف متنوعة وتعاون تام لجميع المشتركين فى اعدادها . والهيئة المسئولة عن اعداد أى ميزان تصبح حاملة — فى حقيقة الامر — لواجبات فى غاية الاهمية لعملية التخطيط ككل .

ويوجد حاليا فى جمهورية المانيا الديمقراطية [1] ٣٠٠ ميزان سلعى يتم وضعهم على المستوى المركزى . وهى تخص السلع ذات الاهمية الاستراتيجية للاقتصاد الوطنى ككل . ويتم وضعها بواسطة لجنة الدولة للتخطيط ويتم اقرارها من مجلس الوزراء . كما يوجد ٥٠٠ ميزان سلعى مركزى يتم وضعها على مستوى الوزارات وتقر بواسطة لجنة الدولة للتخطيط . وبواسطة الـ ٨٠٠ ميزان سلعى (تقريبا) يتم موازنة حوالى ٦٠ — ٦٥ ٪ من الانتاج الصناعى لالمانيا الديمقراطية .

---

(١) انظر : تخطيط الاقتصاد الوطنى ، ص ١٦٣ / ١٦٤ مرجع سبق ذكره .

وهذه الموازين بعضها يشتمل على موازين لسلع مفردة او لمجموعات من السلع مجمعة ٠ وهذه هى احدى الاشكال التى يلعب التخطيط المركزى فيها دورا متزايدا وكذلك بالطبع يركز التخطيط المركزى على المسائل والعلاقات الاساسية بالنسبة للاقتصاد الوطنى ٠ ويعتبر وضع الصورة التوازنية احد الاساليب الرئيسية للتخطيط٠

كما يتم أيضا وبالاضافة لما سبق وضع ٢٥٠٠ — ٤٠٠٠ ميزان سلعى بواسطة المشروعات ، المجمعات الانتاجية ، المؤسسات النوعية ، مجالس المحافظات ٠ الخ بما يتوافق مع واجباتهم ومجال مسئولياتهم ٠ وهذه الموازين يتم اقرارها اما من الوزارات او هيئات ادارية اخرى قيادية ٠

ان نظام الموازين يظهر كنظام موازين هرمى متوافق مع مبدأ المركزية الديمقراطية ويتم ايضا وبشكل مضطرد وضع موازين سلعية مشتركة لدول اشتراكية أعضاء فى م ٠ت ٠م ويتم العمل لتطوير اساليب التشابك باعتبارها اسلوب للتخطيط٠ ويتم التنسيق بين الموازين السلعية وموازين التشابك ٠ ولكن الموازين مازالت محتفظة بوجودها المستقل وتمثل أهم وسائل تحقيق التوازن ٠

وبالنسبة لمؤشرات الخطة يجب أن يقال الاتى : ان كل التجربة السابقة والبحوث اوصلتنا الى نتيجة مؤداها ان كفاءة الاقتصاد القومى لايمكن عرضها بمؤشر واحد وبالتالى لايمكن أن يعرض لنا مؤشر واحد كفاءة الخطة ٠ وبالتالى يصبح من غير الممكن الاعتماد على مؤشر تجميعى واحد للاختيار بين بدائل عديدة باعتباره مؤشرا للامثلية ٠ وهذا لايرجع الى نقص فى الوسائل الرياضية ولكن يرجع بشكل موضوعى الى طبيعة العمليات الاجتماعية — الاقتصادية ٠ فلو نظرنا مثلا للاحتياجات

أو لنقل احتياجات الناس في أثناء تطورهم وواجبات مقابلة هذه الاحتياجات باعتبارها المنطلقات الاساسية للتخطيط الاشتراكي . فان تعدد الاحتياجات مثل التعليم ، الصحة ، السلع الاستهلاكية المادية ، الحاجة الى وقت الفراغ ، الراحة ، الطعام ، المسكن الجميل ... الخ . لايسمح ان نضعها كلها في صيغة رياضية واحدة . ولكن هذه الاحتياجات ترتبط بأشكال مختلفة مع مستوى نمو الانتاج المادي وهذه الاحتياجات توثر مرة أخرى على الانتاج بأشكال متنوعة . ان استعمال الدخل القومي لبناء المساكن والمستشفيات والمسارح توثر بشكل مختلف على انتاج الدخل القومي في المستقبل بالمقارنة باستعمال هذا الدخل في الاستثمار في مشروعات انتاجية . وبالتالي لايمكن اعتبار تعظيم الدخل القومي هو معيار الامثلية في الاقتصاد الوطني .

ان التوجيهات الرئيسية لخطة زمنية محددة هي قرار سياسي اقتصادي حقيقي لايمكن أن يحل الحساب الالي محل الانسان فيه . ان التطبيق الافضل باستمرار للطرق الرياضية واستخدام الحاسبات الالكترونية ... الخ . يرتبط بمستوى نمو الاقتصاد الوطني ومستوى تعقيده وتشابكه . وبالتالي تصبح هذه الوسائل ضروره لايمكن الاستغناء عنها للتحضير لاتخاذ القرارات وذلك حتى يمكن حصر الظروف والعلاقات والتأثيرات المختلفة بشكل دقيق وتفصيلي قدر المستطاع . وبغرض اعطاء بدائل كافية للاختيار .

ان القرارات النهائية تصبح ذات قيمة أفضل — من وجهة النظر الاشتراكية — سواء في تحديد الاهداف او في دفع كل عناصر النمو الكامنة اذا توسعت قاعدة المشاركة الشعبية في وضع الخطة . اذا تعمق مفهوم الديمقراطية الاشتراكية في

التخطيط . ان نظام التخطيط الجديد يضمن تعميق هذا المفهوم فى كل مجالات ومراحل عملية التخطيط .

٦. حول بعض الاتجاهات والنقاط الاساسية لتطوير العملية التخطيطية للسنوات ٧٦/٨٠ :

سوف نناقش تحت هذه النقطة بعض الصفات الهامة لتطوير طريقة التخطيط . والتى تستمد أساسها من المستوى الحالى لنمو الاقتصاد الوطنى (قارن نقطة ٢) والتى تتوافق مع مستوى الواجبات والاهداف الجديدة .

أولا : تعميق دور التخطيط المركزى مع تنمية وتوسيع قاعدة الديمقراطية الاشتراكية

فى التخطيط : وهذا يظهر فى عديد من توجيهات وثيقة نظام التخطيط ويظهر أيضا فى النظام الهرمى لوضع الموازين السلعية وفى الاستفادة الكاملة من خطط العاملين فى المشروعات ضمن اطار النظام التخطيط .

ويعنى ماسبق الاستمرار فى تنمية مبدأ المركزية الديمقراطية والذى يعتبر احد المبادىء الرئيسية للتخطيط الاشتراكى . ان تنفيذ الواجبات المعقدة والتى توجه لخدمة رفاهية الشعب والتى ترمى الى تنمية متوازنة وفعالة بواسطة مئات الآلاف من الوحدات الانتاجية ومجموعات العاملين يستتبع تعميق المساهمة الخلاقة لجميع العاملين فى اطار مناسب لتسلسل وضع الخطة . وهذا المبدأ يعنى :

— وضع وتحضير مسودة للخطة تترجم فيها التوجيهات الرئيسية بواسطة لجنة التخطيط المركزية .

— اعطاء الواجبات الرئيسية باعتبارها معلومات للتوجيه الى الوزارات والادارات الاقتصادية والمشروعات والمجمعات الانتاجية .

- تحضير مسودات خطط المشروعات ... الخ وذلك بالاعتماد على معلوماتها الذاتية والتوجيهات الاساسية والنقاش الواسع للخطة بواسطة العاملين في المشروع وبالاتفاق مع عديد من المشروعات المتعاونة .

- ارسال مسودات الخطط والدفاع عنها وفي كثير من الحالات يستمر النقاش والتعديل من أسفل الى أعلى ومن أعلى الى أسفل حتى يمكن الوصول الى الحلول الاكثر واقعية والتي تتناسب مع توازن الواجبات العامة للخطة .

- يتم صياغة الخطة نهائيا بواسطة لجنة التخطيط المركزي ثم يتم اصدارها بقانون من مجلس الشعب ثم توزيع الخطة الملزمة للجميع حتى آخر مشروع والتي على أساسها يقوم المشروع بوضع خطته النهائية .

ان نظام التخطيط الجديد طور النظام السابق شرحه سواء في مرحلة اعداد اطار الخطة أو في مرحلة الاعداد النهائي لها . ويتم التطوير عن طريق تركيز التخطيط المركزي على المسائل الرئيسية . وهذا يتم نتيجة لتحمل المشروعات والمجمعات والمؤسسات النوعية بواجبات هامة في تقسيم العمل في اطار التكامل الاقتصادي الاشتراكي . ولذلك يجب الربط بين المبادرات الجماهيرية والتركيز على الواجبات الرئيسية للتخطيط المركزي .

أن احد مظاهر نمو المركزية الديمقراطية هو الواجب الجديد للخطة الخمسية .

ثانيا : الخطة الخمسية باعتبارها وسيلة التوجيه الاساسي للاقتصاد القومي :

لاول مرة في جمهورية المانيا الديمقراطية تصبح الخطة الخمسية اكثر تأثيرا والزاما لجميع قطاعات ومستويات الاقتصاد الاشتراكي . لقد كانت الخطط السابقة ملزمة في واجباتها المحددة لاجهزة الدولة المركزية . كما كان توجيه عملية النمو يتم بواسطة الخطط السنوية .

الوظيفة الجديدة للخطة باعتبارها وسيلة التوجيه الرئيسية تظهر بالاخص فى اتجاهين محددين :

ان خططا خمسية يجب ان توضع لجميع المشروعات والمجمعات الانتاجية والمؤسسات النوعية . وهذا يعنى وثبة نوعية جديدة لتنمية التخطيط كما تتطلب رفع نوعية التخطيط على جميع المستويات. وهنا نجد علاقة مباشرة بين هذه الظاهرة وظاهرة تركيز التخطيط المركزى على القضايا المحورية . والمطلوب على المستوى المركزى هو رفع كفاءة العمل التحليلى وتقوية التخطيط طويل الاجل لمجموعة من العوامل الاقتصادية المحددة للنمو الاقتصادى . وقد اكتسبنا الخبرة الضرورية لذلك عند وضع البرامج طويلة الاجل للاسكان ، برنامج الطاقة ، وضع أهداف بحوث العلوم الطبيعية والتكنيكية والرياضية . كما أن قرار البلاد الاشتراكية الاعضاء فى م.ت.م لوضع برنامج طويل الاجل للتعاون قد عمق هذه الخبرة .

والتجديد الثانى فى الخطة يتمثل فى أنها قد تم تقسيمها منذ البداية الى خمس خطط سنوية أى ان التخطيط لخمس سنوات ولكل سنة على حدة فى اطار الخطة اصبح عملية واحدة . ولذلك لم تكتفى الخطة بتحديد الواجبات الكلية وانما ايضا حددت مراحل الوصول الى الاهداف سنة بعد أخرى وفى أثناء عملية النمو المستمرة وذلك مع عمل التوازنات لكل مرحلة من مراجل عملية تكثيف نمو الانتاج الموسع .

ان هذا التحكم الافضل فى عملية استمرار التقدم فى مدى الخمس سنوات أصبح مطلبا موضوعيا بسبب تعاظم سرعة النمو العلمى والتكنولوجى ومع نمو درجة التخصص والتركيز والتعاون فى الانتاج .

ان هذا لايعني الاقلال من أهمية التخطيط السنوي والذي يجب ان يراعي النتائج التي تم التوصل اليها وأن يأخذ في اعتباره الظروف والامكانيات الجديدة .

ثالثا : تخطيط العلم والتكنيك أصبح يحتل مكانا جديدا ومركزيا في اطار نظام التخطيط الشامل :

وتنص التوجيهات للخطة الخمسية ١٩٨٠/٧٦ على الآتي : " ان تخطيط العمل العلمي والتكنيكي يجب أن ينمو ليشغل مكانا أساسا في التخطيط القومي " (١) لقد نمت الخطط الخمسية السابقة دائما على واجبات هامة للعلم والنمو التكنيكي يجب تحقيقها . ان هذه الاهداف الان ليست محددة في قسم خاص " خطة العلم والتكنولوجيا " ولكنها متداخلة بشكل مباشر مع أقسام الخطة الاخرى وذلك حتى مستوى المشروعات والمجمعات الانتاجية . وهذا يظهر بشكل واضح في تخطيط الاستثمار باعتباره المرحلة النهائية لنقل نتائج البحوث والتطور الى الانتاج . كما يظهر في تخطيط كفاءة الانتاج والكفاية الانتاجية للعمل وتخطيط الاصول الثابتة واقتصاديات المواد وتنمية الانتاج الجديد ونوعية المنتجات . ففي كل هذه العمليات تظهر نتائج التقدم العلمي والتكنيكي . وتخطيط هذه العمليات كلها لابد وأن يعتمد وبشكل محدد ومبرر على خطة العلم والتكنيك . والعكس ايضا صحيح . فتحديد واجبات خطة العلم والتكنيك اصبح موجها بشكل أقوى لرفع كفاءة الانتاج الاشتراكي ، والتكثيف المتكامل لعملية اعادة الانتاج .

---

(١) توجيهات المؤتمر التاسع للحزب الالماني الاشتراكي الموحد بخصوص الخطة الخمسية لتنمية الاقتصاد الشعبي لجمهورية المانيا الديمقراطية في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ . دار نشر " ديتز " برلين ١٩٧٦ ص ٢٨ .

رابعا : قسم جديد في الخطة : اجراءات لتعميق التكامل الاقتصادي الاشتراكي :

لاول مرة يوضع في خطة خمسية في جمهورية المانيا الديمقراطية قسم خاص بواجبات واجراءات التكامل الاقتصادي الاشتراكي . وهذا الجزء يشمل الاجراءات اللازمة على المستوى المركزي وكذلك على مستوى المشروعات والمجمعات الانتاجية وكذلك في اطار الخطط السنوية .

ان خطة اجراءات التكامل الاقتصادي الاشتراكي تحدد واجبات جمهورية المانيا الديمقراطية في فترة الخطة والتي تم تحديدها في خطة اجراءات التكامل المتعددة الاطراف لعام ١٩٧٦ - ١٩٨٠ والتي اعتمدت بالمؤتمر التاسع والعشرون (١٩٧٥) لمجلس التعاضد المشترك[1] . وهذه الوثيقة تحدد الواجبات المستمدة من الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الاطراف بين المانيا الديمقراطية والبلاد الاخرى الاعضاء في أسرة البلدان الاشتراكية .

وبذلك اصبحت الخطة أداة لادارة ورقابة موحدة في سبيل تنفيذ الاتفاقيات السابقة التي قد تكون اتفاقيات للتخصص او للتعاون العلمي والتكنيكي او استثمارات مشتركة او توريدات معينة لتنفيذ استثمارات مشتركة او خطط مشتركة في التجارة الخارجية أو غيرها .

خامسا : ادخال نظام تخطيط جديد في نوعه تماما - كفاءة الانتاج الوطني ضمن اطار خطة الاقتصاد الوطني لجمهورية المانيا الديمقراطية : ان هذا العمل يتوافق مع الاتجاه الذي يركز على تنمية العوامل الكيفية لتطوير عملية اعادة الانتاج باعتبارها

(١) ان هذه هي الوثيقة الاولى الملزمة لاطرافها والصادرة عن م ت م . وهي تشتمل على

الاساس الضرورى لتنمية الاساس المادى - التكنيكى للمجتمع الاشتراكى المتطور .

- وتأخذ واجبات تكثيف العملية الانتاجية المكان الاول بما فى ذلك تطبيقها (اجراءات التكثيف) فى جميع مجالات الاقتصاد الوطنى . ففى الخطط الخمسية للمشروعات والمجمعات لابد من اثبات كيفية تنفيذ الواجبات عن طريق تحديد الاجراءات التى ستتبع لتكثيف العملية الانتاجية اى لرفع الانتاج وكفاية العمل الانتاجية وخفض التكاليف ، والادخار فى حجم العمالة . اى باختصار كل العوامل المؤثرة على رفع كفاءة الانتاج .

سادسا : وضع العديد من المعايير الضرورية لتقوية دور الخطة ؛ والمعايير تعنى بالاساس معاملات الاستهلاك من المواد والطاقة والتى تم وضعها علميا وبموافقة الدولة والتى يعتمد عليها التخطيط فى وضع الموازين . ان توسيع الاستفادة من المعايير الخاصة بمعدلات استهلاك المواد الاولية والطاقة ومعايير استخدام العمل سوف تؤدى الى رفع المستوى العلمى لتحديد الاهداف والواجبات وبالتالى لرفع كفاءة الموازين أيضا . وكل هذا يخدم النمو المتوازن والكفاءة والاستقرار الاقتصادى .

ان النقاط السابق التركيز عليها هنا والتى تشل مظاهر جديدة لتطوير طرق التخطيط فى الفترة ٧٦ - ١٩٨٠ ، والتى كان يمكن تحديد صورتها باستطراد شرح نقاط أخرى ترمى جميعا وبشكل موحد الى تحقيق الاهداف الرئيسية باعتبارها الاتجاهات الاستراتيجية الرئيسية لتنمية الاقتصاد الوطنى لجمهورية المانيا الديمقراطية .

= أهم الواجبات المتعددة الاطراف سواء الاقتصادية ام العلمية التكنيكية .

ان العلاقة بين المضمون والاساليب في وضع الخطة تظهر بوضوح وبشكل خاص في الخطة ٧٦ — ١٩٨٠ لتنمية الاقتصاد الوطني لجمهورية المانيا الديمقراطية .